



النائب السيد هاشم أمين شفيق:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، وبناء على المادة 81 من النظام الداخلي لمجلس النواب الذي يحدد اختصاصات لجنة مراقبة المالية العامة، أعدت لجنة مراقبة المالية العامة 43 سؤالاً مرتبطاً بموضوع تسيير الحساب الخصوصي للخبزينة المرصد لأمر خصوصية المسمى صندوق دعم التماسك الاجتماعي، وهمت هذه الأسئلة الأهداف الرقابية الستة التالية:

-أولاً: التقييم حكامه الصندوق وطرق صرف أمواله من طرف مختلف المتدخلين؛

-ثانياً: رصد مداخيل الصندوق ومصارفه منذ إنشائه؛

-ثالثاً: تحديد عدد المستفيدين حسب الخدمات المقدمة؛

-رابعاً: التأكد من مدى احترام معايير وشروط الأهلية من أجل الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي التي يمولها الصندوق؛

-خامساً: تقييم النتائج وآثار البرامج الممولة من طرف الصندوق كلما تأتى ذلك؛

-سادساً: تقييم آفاق هذه البرامج وديمومة الموارد المخصصة لها وقدرتها على الإستجابة للمتطلبات المتزايدة للفئات المستهدفة.

وقسمت هذه الأسئلة على الشكل التالي:

4 - أسئلة ذات الطابع؛

8 - أسئلة تم برنامج تيسير؛

12 - سؤالاً يهم برنامج نظام المساعدة الطبية؛

محضر الجلسة الثامنة والعشرين بعد المائة

التاريخ: الأربعاء 4 ربيع الثاني 1440 هـ (12 دجنبر 2018).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وأربعة وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الرابعة زوالاً والدقيقة الخامسة والثلاثين.

جدول الأعمال: جلسة عمومية لمناقشة تقرير لجنة مراقبة المالية العامة حول صندوق التماسك الاجتماعي.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

ننتقل إلى الجلسة الثانية المتعلقة بمناقشة تقرير لجنة المراقبة المالية العامة حول صندوق دعم التماسك الاجتماعي، وذلك عملاً بأحكام الفصل 148 من الدستور، وتطبيقاً لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي، الكلمة لمقرر لجنة المراقبة العامة السيد النائب هاشم أمين شفيق، فليفضل السيد المقرر.

النائب السيد هاشم أمين شفيق، مقرر لجنة المراقبة العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الرئيس:

السيدات والسادة النواب، وصلنا للجلسة الثانية التي عندها نفس الأهمية نظراً لطبيعة الموضوع.



إن إحداث صندوق دعم التماسك الإجتماعي بموجب قانون المالية 2012 جاء ليعزز آلية التماسك الإجتماعي لفائدة الساكنة التي تعاني من الفقر والهشاشة، قصد تمويل ودعم العمليات الإجتماعية التي تستهدف الفئات المعوزة، ولا سيما من خلال المساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتنفيذ نظام المساعدة الطبية وتعميمه، وتقديم مساعدة للأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال اقتناء الأجهزة الخاصة وتحسين ظروف تدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وتشجيع الإدماج المهني والنهوض بالأنشطة المدرة للدخل، وكذا المساهمة في خلق وتسيير بنيات الاستقبال لهذه الفئة، بالإضافة إلى مكافحة الهدر المدرسي عن طريق منح الكتب واللوازم المدرسية والمساعدات المالية المباشرة لفائدة الأطفال المتدربين المنتمين للأسر المعوزة، إلا أنه رغم الجهود التي تبذلها الحكومة في المجال الإجتماعي والسياسات العمومية الرامية إلى تقوية التماسك الإجتماعي، فقد سجل المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الملاحظات التي تعرفها البرامج الممولة من مخصصات صندوق دعم التماسك الإجتماعي، إضافة إلى حكامه هاذ الأخير، أبرزها غياب إستراتيجية مندمجة لتفعيل البرامج الإجتماعية التي يشملها الصندوق، إلى جانب محدودية آليات التتبع والتقييم في المغرب.

السيد الرئيس:

السيد النائب، السيد النائب من فضلك إذا سمحت، شكرا، شكرا لك. تفضل السيد المقرر.

النائب السيد هاشم أمين شفيق:

شكرا،

إلى جانب محدودية آليات التتبع والتقييم، وكذا مسألة التمويل التي تطرح بشكل قوي. هذه الملاحظات وغيرها التي همت كل

9 - أسئلة تم برنامج مليون محفظة؛

10 - أسئلة تم المساعدة المقدمة للأشخاص في وضعية إعاقة. وقد أدرج المجلس الأعلى للحسابات هذا الموضوع ضمن برنامجه السنوي لسنة 2015، وأعد تقريرا حوله أحيل على لجنة مراقبة المالية العامة بتاريخ 7 نونبر 2017، وعلى إثر توصلها بالتقرير المذكور، عقدت اللجنة ثمانية لقاءات دامت حوالي 32 ساعة مع كل من:

السيد إدريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات يوم الثلاثاء 28 نونبر 2017؛

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية يوم الثلاثاء 19 دجنبر 2017؛

السيد نور الدين بوطيب الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية يوم الثلاثاء 16 يناير 2018،

السيد أناس الدكالي وزير الصحة يوم الثلاثاء 2 ماي 2018؛

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي يوم الثلاثاء 15 ماي 2018؛

السيد محمد بوسعيد وزير الإقتصاد والمالية يوم الأربعاء 30 ماي 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة عقدت لقاء داخليا يوم الإثنين 2 يوليوز 2018 صادقت فيه على التوصيات التي أعدتها، كما استمعت يوم الأربعاء 18 يوليوز 2018 إلى السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية التي انتدبها السيد رئيس الحكومة للرد على توصيات اللجنة، وصادقت اللجنة على التقرير الذي أعدته في اجتماعها المنعقد يوم 15 أكتوبر 2018، بالإجماع.



هذا وقد تمكنت لجنة مراقبة المالية العامة من إعداد 47 توصية بناء على مقتضيات المادة 294 من النظام الداخلي لمجلس النواب، موزعة على 5 محاور هي:

-أولاً: توصية عامة متعلقة بمالية صندوق دعم التماسك الاجتماعي ومختلف البرامج التي يمولها؛

-ثانياً: برنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث أوصت اللجنة الحكومة بالحرص على إرساء تدابير جديدة قصد استهداف مباشر للأشخاص في وضعية إعاقة، وتحفيز الجمعيات على الانخراط في مجال الإعاقة، مع الإسراع في صرف المنح المالية المخصصة لها، وتعيين وتبسيط الدليل المسطري المتعلق بانتقاء هذه الجمعيات؛

-ثالثاً: نظام المساعدة الطبية، أوصت اللجنة بخصوصه على إحداث الهيئة المكلفة بتدبير النظام والفصل بين مهمة تدبير النظام ومهمة تقديم الخدمات الصحية، مع الحرص على تفادي أي تداخل في الاختصاصات بين هذه الهيئة ووزارة الصحة فيما يتعلق بتدبير الموارد المالية، مما سيمكن من تدبير مالي وحكامة أفضل لنظام المساعدة الطبية، وبالتالي ضمان مستحقات المستشفيات العمومية والمؤسسات العمومية للصحة والمصالح الصحية التابعة للدولة، كما أوصت اللجنة بالعمل على إيجاد صيغة لاستفادة المواطنين أصحاب الطلب الحاملين لوصولات إيداع ملفاتهم بسبب التأخر في إعداد البطائق؛

-رابعاً: برنامج مليون محفظة، أوصت اللجنة بخصوصه الحكومة بالحرص على الاستفادة المتكافئة بين نفس المستويات الدراسية وفي المجالين القروي والحضري، واستبدال تسمية البرنامج بما يواكب تطوره؛

-خامساً: تدبير برنامج تيسير، وقد أوصت اللجنة الحكومة بتسريع وربط النظام المعلوماتي لبرنامج تيسير بالنظام المعلوماتي

البرامج على حدة، عملت اللجنة على دراستها مع الحكومة، وكانت فرصة لتقديم أجوبة بهذا الخصوص.

من جهتها أكدت الحكومة على مكانة البعد الاجتماعي في مختلف السياسات العمومية، حيث أنه خلال السنوات الأخيرة عرفت القطاعات الاجتماعية اهتماماً كبيراً من قبل الحكومات المتعاقبة، لا على مستوى تخصيص الموارد المالية والبشرية، ولا على مستوى الإصلاحات الهيكلية الكبرى، وكذا اعتماد سياسات عمومية تروم الإستجابة لحاجيات المواطنين المواطنين والمواطنات، خاصة منهم الفئات الهشة.

كما أكدت الحكومة على أن الإكراهات المرتبطة بصندوق دعم التماسك الاجتماعي والبرامج التي يمولها ناتجة عن تسجيل رصيد سنوي سالب لموارد هذا الصندوق، وارتفاع تكلفتها وعدد المستفيدين منها وضعف التنسيق القبلي بين الجهات المعنية، إضافة إلى إشكالية الإستهداف التي تحتاج إلى مقارنة أكثر فاعلية.

أما من جهتها فقد أوصت بضرورة الإنكباب على تقييم البرامج الاجتماعية المتناشرة التي يمولها صندوق دعم التماسك الاجتماعي لتقييم الاختلالات التي شابتها، كما تؤكد على وضع سياسة اجتماعية عمومية قارة وواضحة المعالم، يكون قوامها دعم الفئات المستهدفة في إطار عدالة اجتماعية متوازنة، وضمن إستراتيجية مندمجة لكل القطاعات المتدخلة تتجاوز النظرة الاجتماعية الفئوية والحرص على ضمان تمويل قار وكفيل لهذه السياسة وضمن شروط استمراريته، والتسريع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد الكفيل بحل مسألة الاستهداف الفئوي والتراخي للفئات التي هي بحاجة إلى الدعم من أجل تدبير أمثل للموارد المالية للصندوق.



أفتح باب المناقشة بإعطاء الكلمة لمتدخلين باسم فريق العدالة والتنمية، المتدخل الأول السيد النائب عبد اللطيف رشيد، عندو هو حصة الأسد 12، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد اللطيف رشيد:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية لمناقشة تقرير لجنة مراقبة المالية العامة حول صندوق التماسك الاجتماعي، قبل الخوض في هذا الموضوع، لا بد من الإشادة بالدور الكبير الذي أصبحت تلعبه لجنة مراقبة المالية العامة في تقييم السياسات العمومية، وفي تتبع الإنفاق العام، سواء من من حيث النجاعة أو الإقتصاد أو الفعالية، خصوصا وأن إصلاح الدولة أصبح يمر عن طريق إصلاح مالياتها.

الشكر موصول كذلك للسيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات، وللطاقم المساعد له الذي استجاب لطلب اللجنة، ورفع تقريرا في الموضوع شكل أرضية خصبة للنقاش داخل اللجنة، الشكر موصول كذلك للحكومة التي تفاعلت بشكل إيجابي مع تساؤلات ونقاش ومداخلات السيدات والسادة النواب، وكذلك الشكر، نجدد الشكر للحكومة التي وافقت على جميع التوصيات التي رفعتها اللجنة وعددها 46 توصية بعد أن تم سحب توصية واحدة.

السيد الرئيس، علاقة بالموضوع، وقبل الخوض في مناقشة هذا الموضوع، لا بد من الإشارة إلى أن بعض وسائل الإعلام نشرت خبرا عاريا من الصحة في منتصف هذا اليوم، مفاد الخبر هو أن

مسار لتجاوز إشكالات النظام الحالي، إضافة إلى توصيات أخرى تخص كل برنامج على حدة تجدها مفصلة في التقرير.

وهكذا، فقد وافقت الحكومة على 46 توصية، في حين سحبت اللجنة توصية واحدة، من جهة أخرى التزمت الحكومة بالتعجيل بإحداث وتفعيل السجل الاجتماعي الموحد واعتماد اتفاقيات مؤطرة بين وزارة الإقتصاد والمالية والأطراف المعنية، واعتماد خطة بديلة لتجاوز محدودية تطور رصيد الصندوق، مع توسيع دائرة الموارد المالية لتشمل موارد قارة أخرى أو الرفع من قيمة الموارد الحالية، للحفاظ على ديمومة التمويل الصندوق وإرساء سياسة مندمجة في المجال الاجتماعي في إطار مخطط إستراتيجي متعدد السنوات، مع تعزيز آليات التنسيق بين مختلف المتدخلين، والقيام بدراسة تقييميه شاملة وعاجلة لكل البرامج، بناء على عدد المستفيدين وأثره على ظروف عيش الأسر المستفيدة وعلى أساس الكلفة المالية المخصصة لهذا البرامج الاجتماعية، وانعكاسها على المنظومة الاجتماعية والتربوية، وعلى التماسك الاجتماعي بشكل عام، وتوخيا للسياسة التنموية الاجتماعية، تحت أثرها المباشر والفعال على الوضعية الاجتماعية للمواطنين وتساهم في تتمين الرأسمال اللامادي للمملكة، ويبقى مطلب تحسين حكامه الإستراتيجيات القطاعية والعمل على تناسقها والتفانياتها، مع استحضار محدودية الموارد المالية المتاحة والأولوية الوطنية لتحقيق تنمية مستدامة، من التدابير الضرورية والعاجلة التي يجب العمل على تحقيقها، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا للسيد المقرر، اسمحو لي نظرا لطبيعة المنتج الذي نعتبره مهم، ومن المهام الجديدة لمؤسستنا المحترمة أن أشكر السيد رئيس اللجنة وأن أشكر أعضاء المكتب، وأن أشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة لما يقومون به، شكرا.



البرلمان يختلف حول دعم الفقراء لأكثر من استفادة من برامج صندوق التماسك الاجتماعي، وللتوضيح فإن لجنة مراقبة المالية العامة صادقت وإجماع على التوصية رقم 12 التي تنص على إقرار الجمع في الاستفادة من أكثر من برنامج وقد وافقت عليه الحكومة كذلك.

لقد أحدث صندوق التماسك الاجتماعي بموجب المادة 18 من القانون المالي لسنة 2012، وذلك بهدف تمويل برامج الدعم المتعلقة بالمساهمات التالية:

-أولا: المساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية؛

ثانيا : المساهمة في تمويل المساعدة في إطار تعاقدى للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

-ثالثا: المساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بمحاربة الهدر المدرسي وتشجيع التمدرس؛

-رابعا : الدعم المباشر للنساء والأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى في سن التمدرس.

أهمية صندوق وحصيلة منجزاته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

إننا عندما ناقش موضوع صندوق التماسك الاجتماعي الذي يعد من أهم إنجازات الحكومة السابقة التي جعلت الطبقات الفقيرة في صلب اهتماماتها، إنما ناقش مشروعا مجتمعيا وإستراتيجيا وآلية لتوجيه السياسات العمومية من أجل توفير الحماية الاجتماعية لأكثر من ثلث المواطنين الذين يعانون من



-ثانيا: إشكالية مسطرة الإستهداف المتبعة، ومشكل الإستهداف هو أكبر مشكل دمر صندوق المقاصة الذي كانت تخصص له الحكومة 57 مليار درهم، حيث أصبح يستفيد من هاذ المبلغ الضخم أي الأغنياء عوض الفقراء؛

-المشكل الثاني الذي يعاني منه الصندوق، هو مرتبط بالحكامة، ويتعلق الأمر بعدم توفر برجة متناسقة لموارد الصندوق ونفقاته، وكذلك غياب نظام محاسباتي ومعلوماتي مندمج بالمستشفيات العمومية، عدم وفاء بعض الشركاء بالتزاماتهم، التأخر في صرف بعض المنح.

على أي بالنسبة للمقترحات التي نقترحها من أجل ضمان ديمومة الصندوق وتجويد خدماته نقترح ما يلي:

-البحث عن تمويلات قارة وموارد مالية جديدة لتغطية النفقات المتزايدة للصندوق.

-اتخاذ تدابير وإجراءات فعالة لتقوية حكمة الصندوق.

-ثالثا: التنزيل للسجل الإجتماعي الموحد الذي هو نظام وطني لتسجيل الأسر قصد الإستفادة من برامج الدعم الإجتماعي عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية وباستعمال التكنولوجيات الحديثة، مما سيمكن من تحسين مردودية الخدمات الإجتماعية وترشيد نفقات الصندوق، ولعل الحكومة اليوم منكبة على وضع اللمسات الأخيرة لهذا المشروع الإستراتيجي الطموح الذي سيكون كذلك من أهم إنجازاتها، والذي عبّر عنه صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش المجيد، إننا نعتبر المبادرة الجديدة لإحداث سجل اجتماعي موحد بداية واعدة لتحسين مردودية البرامج الإجتماعية، والسلام عليكم ورحمة الله.

حول إنفاق الأسر، وقد ساهم في هذه النسبة تخفيض 3600 دواء ومستلزم طبي.

وأمام تزايد عدد المستفيدين نطالب القطاعات المعنية بمزيد من الدعم خصوصا في بنيات الإستقبال، وتوفير الموارد البشرية اللازمة، خصوصا الأطباء، حيث تتوفر فقط على طبيب ونصف لكل 1000 مواطن، بينما منظمة الصحة العالمية تطلب على الأقل 5 د الأطباء لكل 1000 مريض.

في ما يخص برنامج مليون محفظة، التي تشمل لوازم مدرسية وكتب مدرسية، فقد تضاعفت إلى أكثر من 4 دالمليون سنة 2016؛

في ما يخص برنامج تيسير، تقديم تحويلات مالية للأسر المعوزة قصد تحفيزهم على التمدرس، تحفيز أبنائهم على التمدرس، ومبلغ المنحة هو ما بين 60 و120 درهم لكل تلميذ شهريا، وبالمناسبة فإننا نثمن مبادرة الحكومة بالرفع من الدعم المخصص لبرنامج تيسير، الذي يستهدف الأسر عبر التلاميذ في مشروع قانون المالية لسنة 2019 ليصل إلى 2 دالمليار 170 ألف درهم وليستفيد منه أكثر من 2 دالمليون تلميذ، وأكثر من مليون أسرة،

في ما يخص برنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، بداية نثمن كذلك اهتمام الحكومة والقطاع المعني بهذه الفئة التي كانت تعتمد سابقا على العمل الخيري والإحساني، ونطالب بالمزيد من رفع الدعم لفائدتها، ونثمن كذلك تخصيص الحكومة في مشروع قانون المالية لسنة 2019: 600 مليون درهم لدعم 90.000 أرملة أو 156 ألف يتيم.

التحديات والإكراهات التي تواجه الصندوق، هناك ثلاثة تحديات أساسية:

-إشكالية ديمومة الصندوق التي لم تعد كافية، من حيث الموارد؛



خصوصية، صندوق دعم التماسك الاجتماعي الذي تم إحداثه بموجب المادة 18 من قانون المالية 2012 في عهد الحكومة السابقة، بهدف تمويل برامج الدعم الاجتماعي: المساعدة الطبية، الأشخاص في وضعية إعاقة، برنامج مليون محفظة، برنامج تيسير.

وقبل التفصيل في مجموع الإختلالات المرتبطة بتدبير هذا الحساب، مثله في ذلك مثل كل السياسات العمومية التي تشرف على تسييرها الحكومة، نود تذكير المواطنين والمواطنات بأن هذا الصندوق الذي كان المغاربة في أمس الحاجة إلى خدماته الإستعجالية بالنظر إلى ارتفاع سقف الحاجة إليه من طرف فئات وشرائح عريضة من مجتمعنا، وبسبب سوء تقدير الحكومة للظروف الصعبة التي يعيشها المغاربة، وبسبب سوء تدبير الحكومة لهذا الصندوق، عملت على تأخير انطلاق خدماته بحيث لم يتم الشروع في صرف الإعانات المالية للبرامج الاجتماعية التي يمولها، إلا بعد سنتين من إحداثه أي خلال 2014، وهذا يدل بشكل واضح على أن آخر شيء يمكن أن يدخل في دائرة إهتمام هذه الحكومة هو حاجات وانتظارات الفئات المعوزة والهشة والفقيرة التي يطالها الإقصاء والتهميش من طرف هذه الحكومة والتي سبقتها، وتعرض في واقعها المزري للويلات جراء سياسات عمومية لا شعبية، غير مبالية بتوفير فرص الشغل والرفع من الحد الأدنى للأجور وتحسين أجور المتقاعدين، ولا هم لها سوى البحث عن فرص للزيادة في الضرائب والأسعار وضرب القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات وحرمان المغرب من فرص توفير شروط العيش الكريم.

السيد الرئيس،

بفعل سوء تدبير وتسيير السياسات العمومية من طرف الحكومة، أصبح النموذج التنموي عاجزا عن تلبية حاجيات المواطنين والمواطنات، وعن الإستجابة لكافة انتظاراتهم وتطلعاتهم، وهو ما لم يعد يسمح بتمويل النمو الإقتصادي والتضامن

السيد الرئيس:

شكرا، هل هناك متدخل ثاني؟ شكرا للسيد النائب الذي تدخل بإسم فريق العدالة والتنمية، الآن الكلمة للسيد النائب عبد الغني مخداد بإسم فريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد عبد الغني مخداد:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد الرئيس:

السيدة الوزيرة نسييتها.

النائب السيد عبد الغني مخداد:

معذرة السيدة الوزيرة.

احنا تعودنا على...

السيد الرئيس:

أنا متعود شي باس ما كاين.

النائب السيد عبد الغني مخداد:

احنا تعودنا على الغيابات المتكررة ديال أعضاء الحكومة قلت راه واقبلا ما كايناش ولا شي حاجة.

السيد الرئيس:

شكرا شكرا.

النائب السيد عبد الغني مخداد:

السيد الرئيس، يشرفني أن أتدخل بإسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة تدبير الحساب الخصوصي للخزينة المرصد لأموار



السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن المواطن هو غاية السياسات العمومية، فقدرات الدول تتجلى في ما تمتلكه من طاقات بشرية وسر تطورها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم، فالإنسان أعلى رأسمال وأسمى قيمة، والسياسات العمومية في الأول والأخير هدفنا الإنسان ذاته، ونحن كفريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، ومن خلال مراقبتنا للأداء الحكومي بشكل عام، ومن خلال وقوفنا على وضعية صندوق دعم التماسك الاجتماعي، لا بد أن نسجل فشل هذه الحكومة والتي سبقتها في تطوير الحلول الاجتماعية والإقتصادية، وممارستها لأسلوب التمويه اتجاه الرأي العام وعدم قدرتها على حل مشاكل المغاربة، المتمثلة في الفقر المتزايد والعطالة المستفحلة والتعليم والصحة الفاشلين.

لذلك، نؤكد لكم أن الحكومة اليوم وبفعل تعنتها واستقوائها وعدم إنصافها وتجاوزها وتفاعلها مع الفاعلين بمختلف مشاربهم الاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية واللغوية، تضيق على المغرب والمغاربة فرصة بلورة سياسة اجتماعية ناجعة، وإعادة هيكلة عميقة وشاملة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية.

ومن منطلق حرصنا الشديد على المصلحة الوطنية ووضعها فوق كل الإعتبارات السياسية الضيقة، فقد قلنا من موقع المعارضة نتمنى أن يكون تقديرنا وتقييمنا السلبي للأداء الحكومي مجانباً للصواب، حتى يتمكن المغاربة فعلاً من الحق في الولوج إلى خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، للتخفيف من وقع معاناتهم مع الفقر والحاجة والإقصاء والتهميش. لكن وللأسف، فإن ما عبر عنه رئيس المجلس الأعلى للحسابات أمامنا جميعاً، هنا بالبرلمان في 23 أكتوبر 2018، أكد بما لا يدع مجالاً للشك أننا كنا على صواب حين قال على الرغم من الجهود من المالي للدولة في المجال الاجتماعي، وتعدد البرامج والأجهزة العمومية

الاجتماعي وضمان الحقوق الأساسية في أبعادها الإقتصادية والاجتماعية، بما يمكنه من تأمين الحق في العلاج والتعليم لجميع مكونات المجتمع، وفق مقاربة حقوقية ومنهجية تشاركية وحكامة ناجعة قوامها توطيد التماسك الاجتماعي.

وبفعل هذه السياسات العمومية غير العادلة في حق الشعب المغربي قاطبة، أصبح التماسك الاجتماعي في المغرب يعرف هزات قوية بدأت تظهر آثارها من خلال ارتفاع وثيرة الإحتقان الاجتماعي هنا وهناك، وبرز حركات احتجاجية تقودها فئات مهمشة ومقصية وجدت في شبكات التواصل الاجتماعي متنفساً للتعبير عن سخطها من اتساع دائرة الفقر والحرمان ومظاهر الإقصاء والتهميش.

وبفعل التدبير والتسيير الحكومي الإفرادي للسياسات العمومية، أصبحت المقاربة التشاركية المنصوص عليها في الدستور غير ذات أهمية، وأصبح صوتنا في البرلمان كمعارضة غير ذي جدوى، وأصبحت تقارير مؤسسات الحكامة والرقابة غير ذات نفع، بل إن هذا الأسلوب اللاديمقراطية في تدبير الشأن العام للمغاربة، وعدم الإنصات والتجاوب مع الإنتقادات والملاحظات والتوصيات والملمتسات، أدى إلى تعطيل أدوار ووظائف كل مؤسسات الوساطة، من أحزاب ونقابات وجمعيات، وهو ما ينذر بأزمة حقيقية سيكون عنوانه البارز المواجهة المباشرة بين الشارع ومؤسسات الدولة، وهو ما يفرض على الحكومة اليوم قبل غد التراجع عن اختياراتها اللاديمقراطية والاشعبية، والتوجه رأساً إلى إعادة النظر في توجيه سياساتها العمومية، عبر المساهمة في إرساء معالم ومقومات لنموذج تنموي جديد، واعد من حيث تحقيق النقليّة النوعية المطلوبة كما دعا إلى ذلك جلالة الملك نصره الله، والتي يصبو إليها المغاربة جميعاً، بدل اللجوء إلى وسائل الإعلام قصد ممارسة المزايدات السياسية الفارغة والبوليم العقيم اتجاه مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والإقتصاديين.



التنظيمي للمالية 130.13، سيما مبدأ التخصيص والترخيص، غياب آلية التنسيق بين مختلف المتدخلين المعنيين وبالتالي لا يتم وضع برجة متناسقة لمداخيل الصندوق ونفقاته والإحتياجات التمويلية لكل برنامج على حدة، ضعف مستوى فعالية ونجاعة الإنفاق العمومي المتعلق بالصندوق، وكذا غياب نظام معلوماتي مدمج يمكن من تجميع كل العمليات المرتبطة بالصندوق الشيء الذي لا يساعد على تتبع وضبط وضعيته.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالبرامج الاجتماعية الممولة من طرف الصندوق المتمثلة في المساهمة في تمويل مساعدة الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، سيما المتعلقة بتحسين ظروف تدرس الأطفال في وضعية إعاقة وباقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى، وتشجيع الإندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، والمساهمة في إحداث وتسيير مراكز الإستقبال.

إن برنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة تعثره جملة من الإختلالات تتمثل في:

تغطية متفاوتة للجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة حسب الجهات، حيث تتمركز 48% من الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة والتي تستفيد من إعانات مالية من أجل تشجيع تدرس الأطفال في وضعية إعاقة في جهة الدار البيضاء سطات والرباط سلا القنيطرة وفاس مكناس، رغم أن هذه الجهات تتوفر على نسبة إعاقة أقل من المتوسط المحدد 6،8، في حين توجد جهات ذات نسب تتجاوز المتوسط الوطني في الإعاقة ولا تتوفر إلا على القليل من الجمعيات الفاعلة في المجال؛

تعاني بعض الجهات من خصاص في خدمات العلاج والتطبيب بسبب عدم إمكانية التعاقد مع العاملين في القطاع العام، حيث

المكلفة بإنجازها، فإن بلادنا لم تتمكن من تقليص الفوارق والحد من مظاهر الفقر والهشاشة التي تعرفها الساكنة في العديد من المناطق وجهات المملكة، وقد أكد بأن عامل الزمن يضغط علينا جميعا من أجل القيام بقطيعة مع وضعية التشتت التي تعرفها الموارد المالية المرصودة للمجال الاجتماعي وتوزيعها بين مختلف المخططات والبرامج والأجهزة، وإغفال آثارها على الأوضاع الاجتماعية للساكنة، فالظروف الحالية تفرض أكثر من أي وقت مضى تعبئة شاملة لهذه الموارد وتجميعها من خلال مقارنة تنوحي الإستهداف الأمثل للفئات والشرائح المعنية، وتضع في مقدمة أولوياتها برامج الدعم الاجتماعي، من خلال التدبير الهادف إلى دعم التمدرس والمساعدة الطبية، عبر مساعدة مبسطة ومعايير موضوعية مدققة للإستفادة المرتكزة على الإستحقاق وتقييم الآثار المباشر على تحسين ظروف المواطنين والمواطنات، وقد أوصى من أجل تحقيق ذلك بأنه على الحكومة تجاوز الإختلالات التي رصدتها المجلس الأعلى للحسابات في تقريره حول الحساب الخصوصي للخرينة المرصد لأموال خصوصية صندوق دعم التماسك الاجتماعي، من حيث غياب إستراتيجية مندجحة لتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي، تمكّن من تحديد الأهداف المتوخاة والفئات المستهدفة ومصادر التمويل التي يتم على أساسها وضع برجة متعددة السنوات لتخصيص مداخيل الصندوق، عدم انتظام المداخيل السنوية للصندوق، وذلك لكون جزء منها غير قادر وغير قار أو حذف مداخيل متأتية من إجراءات مؤقتة دون تعويضها، فقد سجل الصندوق في السنة الماضية رصيذا سلبييا ناهز المليار درهم، معاناة جميع البرامج الممولة عبر الصندوق من خصاص في التمويل، في حين راكم الصندوق رصيذا يناهز 8 ملايين و584 مليون درهم، دون إنفاق عند نهاية 2016، متوسط الاعتمادات الغير مبرجة تمثل 72% من الإعتمادات المفتوحة منذ تفعيل الصندوق، وهذا خرق سافر لمقتضيات القانون



مما نتج عنه متأخرات في الأداء لفائدة بعض الممولين داخل الأجل المنصوص عليها في العقد.

يعاني البرنامج من إستفادة غير متكافئة بين نفس المستويات الدراسية على مستوى الإبتدائي والإعدادي في المجالين القروي والحضري.

تأخر في توزيع الأطقم المدرسية؛

وضع موارد بشرية ولوجيستية رهن إشارة الجمعيات في غياب إطار قانوني؛

تفويض الجمعية المغربية لدعم التمدرس وتنفيذ برنامج مليون محفظة إلى وحدات مستقلة عنها؛

ضعف وتتبع تقييم البرنامج؛

عدم توفر برنامج مليون محفظة على مؤشرات قياس رقمية لتتبع نتائج البرنامج وتقييم مدى آثاره على التقليل من نسب الهدر المدرسي وتشجيع الإقبال على التمدرس، ويقتصر تقييم البرنامج على مؤشرات كمية فقط تخص تطور عدد المستفيدين والكلفة المالية والموارد المحصل للعملية؛

غياب أية دراسة تتعلق بتقييم آثار برنامج مليون محفظة على الفئات المستهدفة، من قبيل معدلات الحضور والنجاح الدراسي للتلاميذ الذين لا يتوفرون على بيئة اجتماعية وأسرية ملائمة لتطوير إمكانياتهم، وأثر ذلك على التماسك الإجتماعي.

على الرغم من تطور المؤشرات التربوية إلا أن هذا التطور كان بسبب وجود حلول ترقيعية لتحقيق الهدف المتمثل في الزيادة في عدد المستفيدين، من قبيل التكلفة البسيطة للحقيبة المدرسية، والنقص من محتوى المحفظة المدرسية، وتنويع الأطقم المدرسية، والإعتماد بالأساس على نظام الإعارة المتمثل في تجميع وتوزيع الكتب المستعملة لازال أكثر من 300 ألف تلميذ وتلميذة من

يتم صرف التعويضات بطريقة غير مقننة في الغالب تعويضات عن التنقل فقط؛

ضعف نسبة التغطية الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة في العالم القروي، مقارنة مع نسبة انتشار الإعاقة.

ضعف عدد المستفيدين في برنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة؛

محدودية الغلاف المالي المخصص لمجال دعم التمدرس للأشخاص في وضعية إعاقة؛

تأخر في صرف المنح المالية للجمعيات المستفيدة من الدعم المالي؛

نقائص تشوب معايير انتقاء الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة؛

عدم توفر مؤسسة التعاون الوطني على قاعدة للبيانات تم عدد المستفيدين في مجال صناعة الأجهزة والمعدات التقنية؛

تفعيل جزئي لمجال تشجيع الإندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل؛

غياب التنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية بدعم الأشخاص في وضعية إعاقة؛

تنزيل برنامج مليون محفظة وهو مبادرة سامية لصاحب الجلالة الجلالة نصره الله ، فقد عرف عدة إختلالات عمت التدبير المالي والحكامة والتقييم والتتبع.

من قبيل عدم وفاء الشركاء بالإلتزامات المالية، مما أدى إلى تراكم الديون المتعلقة ببرنامج مليون محفظة، إذ بلغ حجم الديون المتراكمة إلى حدود 2015-2016 ما قدره 383 مليون درهم،



الكلمة الآن باسم فريق التجمع الدستوري للسيد النائب كريم الشاوي.

النائب السيد كريم شاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أتشرف اليوم بتقديم تدخل فريق التجمع الدستوري في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير لجنة مراقبة المالية العامة، حول الحساب الخصوصي المرصد لأموال خصوصية المسمى "صندوق التماسك الاجتماعي"، التقرير يعتبر من الأهمية بمكان لا من حيث الموضوع الذي تناوله ولا من حيث المسار الذي قطعه ولا من حيث الظرفية التي يناقش فيها، ولا النتائج المستخلصة من النقاشات المعمقة للتقرير الذي قدمه المجلس الأعلى للحسابات مشكوراً للجنة مراقبة المالية.

وبهذه المناسبة، فإن فريقنا ينوه بالعمل الجيد والقيم الذي قامت به لجنة مراقبة المالية بداية من مبادرة تقديم 43 سؤالاً مرتبطاً بموضوع تدبير الحساب الخصوصي المرصد لصندوق التماسك الاجتماعي والموجهة للمجلس الأعلى للحسابات، الذي بدوره أدرج موضوع مراقبة صندوق دعم التماسك الاجتماعي ضمن برنامج الرقابي لسنة 2015، ونثمن التقرير الذي أنجزه المجلس الموقر بكل مهنية وإتقان حول هذا الصندوق، حيث قدم للجنة جملة من الملاحظات الدقيقة والتوصيات القيمة، تجاوبت معها لجنة مراقبة المالية بعقد 8 لقاءات مع القطاعات المعنية بهذا الصندوق ومع السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى وقضاته

الفئة العمرية بين 6 و15 سنة ينقطعون سنوياً عن الدراسة، الأمر الذي يتسبب في تأخير تحقيق تعميم التعليم من جهة أولى، وفي الرفع من خزان الأمية من جهة ثانية، ويجعل بلادنا تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات التنمية البشرية.

أسفرت مراقبة برنامج تيسير عن مجموعة من الملاحظات همت طرق تمويله وحكامته، انعكست سلماً على حصيلته بسبب غياب سجل الاجتماعي يصنف الأسر بناءً على أوضاعها السوسيواقتصادية، وقد ساهم التأخر في صرف المنح المالية للفئات المستهدفة في تكريس اختلالات البرنامج، كما ساهم القصور في التطبيق المعلوماتي المعتمد في وجود بعض الإكراهات العملية، خاصة تلك المتعلقة بصعوبة الربط بشبكة الإنترنت بالنسبة للمؤسسات التعليمية المتواجدة في المناطق النائية، وكذا قصور التطبيق المعلوماتي الحالي الخاص ببرنامج تيسير في تدبير وضبط البرنامج، غياب آلية لتقييم برنامج تيسير، سواء قبل أو بعد الإنجاز مع غياب مؤشرات خاصة بالبرنامج تمكن من قياس مدى تحقيقه للأهداف المرجوة، واقع نظام المساعدة الطبية لم يحقق أهدافه في توفير العلاج والدواء المجاني للفقراء والمعوزين الذين تم قبول ملفاتهم والذين يعدون تكاليف العلاج ونفقات التشخيص والتحليلات الطبية، والحصيلة سلبية جداً على مستوى الولوج المجاني للعلاج والدواء، حيث أن تعميم نظام المساعدة الطبية على الفقراء والمعوزين، ليس هو المقياس الحقيقي للنظام، بل الاستفادة من مجانية العلاجات التي هي فلسفته، وحاملو بطاقة راميد عندما يلجون المستشفيات العمومية... شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد النائب، شكراً جزيلاً.



كألية جديدة لتعزيز التماسك الاجتماعي لفئات الساكنة التي تعاني من الفقر والهشاشة، وذلك بتقديم تمويلات ودعم للعمليات الاجتماعية المستهدفة للفئات المعوزة، من خلال تمويل كل النفقات المخصصة لنظام المساعدة الطبية وتعميمه، وتحسين تدرس الأطفال في وضعية إعاقة ومكافحة الهدر المدرسي ودعم الأسر المعوزة التي لها أطفال متمدرسون، وكذا النهوض بالأنشطة المدرة للدخل، إلا أنه بالرغم من الجهود والسياسات العمومية الهادفة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي فقد سجل المجلس الأعلى للحسابات في تقريره مجموعة من الإختلالات التي تحد من فعاليته وحكامه البرامج الممولة من مخصصات صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها المجلس:

- غياب إستراتيجية مندمجة لتفعيل البرامج الاجتماعية التي يمولها الصندوق؛

- محدودية آليات التتبع والتقييم؛

- استقرار تمويل الصندوق واستدامته.

كما أكد أعضاء الحكومة من خلال مناقشة اللجنة معهم تقرير المجلس الأعلى للحسابات على وجود إكراهات فعلية مرتبطة بصندوق دعم التماسك الاجتماعي والبرامج التي يمولها تتلخص فيما يلي:

- تسجيل رصيد سنوي لموارد الصندوق،

- ارتفاع مضطرد ديال المستفيدين من البرامج الممولة،

- ارتفاع تكاليف تمويل البرامج الممولة،

- ضعف التنسيق القبلي بين الجهات المعنية،

- الإستهداف في حاجة إلى مقارنة أكثر فعالية،

بمجرد إحالة التقرير، وهمت هذه اللقاءات كل من القطاعات الحكومية الآتية:

وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية؛

الوزارة المنتدبة لدى وزارة الداخلية؛

وزارة الصحة؛

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي؛

وزارة الإقتصاد والمالية.

ونذكر بأن اللجنة صادقت يوم 2 يوليوز 2018، على التوصيات التي أعدها عقب انتهاء النقاش حول تقرير المجلس الأعلى للحسابات بعد تفاعل الحكومة مع هذه التوصيات.

السيد الرئيس المحترم، مما لاشك فيه أن الجميع يقدر أولوية البعد الاجتماعي الذي انخرطت فيه بلادنا بقيادة جلالة الملك نصره الله، وعيا بأهمية وأسبقية معالجة الإختلالات الاجتماعية والنقص المسجل في الولوج إلى الخدمات الاجتماعية وفي الاستفادة من المرافق الاجتماعية التعليمية والصحية، لدى فئات عريضة من المجتمع المغربي وأسرهم وأفرادهم وجهاته، لقد سبق لتقرير الخمسينية الصادر سنة 2003 أن قدم تشخيصا وحصيلة ل 50 سنة من الإستقلال، إضافة إلى سلسلة متنوعة من التقارير التقييمية الصادرة عن مؤسسات وطنية وأجنبية، تجمع كلها على أولوية التصدي للإختلالات والعجز المسجل في مجال الخدمات الاجتماعية وتفشي الفقر والهشاشة الاجتماعية والمجالية.

لهذه الإعتبارات، أطلق صاحب الجلالة يوم 18 ماي 2005 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بأهداف واضحة، ثم تبعتها سلسلة من المبادرات الموجهة لفئات إجتماعية أخرى، إما بسبب الفقر أو الإعاقة أو نقص البنيات الأساسية، وفي هذا الإطار تم إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي بموجب قانون المالية 2012،



السيدات والسادة النواب المحترمون،

إننا في فريقنا نعتبر أن ما انخرطت فيه بلادنا من اعتماد سياسات وبرامج للدعم الاجتماعي الهادف إلى صيانة التماسك الاجتماعي، هو عمل إيجابي وتجربة راكمتنا من خلالها مجموعة من الإيجابيات، كما تخللتها سلبيات وإختلالات قابلة للمعالجة والتطوير وتقييم الإختلالات التي شابت هذه التجربة، كما نسجل ونثمن ما توصلت إليه لجنة مراقبة المالية، من خلال التحليل الموضوعي والخلاصات والتوصيات التي توصلت إليها والمضمنة في التقرير الذي ناقشه اليوم، والذي جاء في سياق الإهتمام الوطني بالبعد الاجتماعي الذي يقوده صاحب الجلالة مع الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والمقاولة المواطنة.

إن الجميع اليوم متفق على ضرورة الإنكباب على وضع إستراتيجية مندمجة لإدماج البرامج الاجتماعية المتناثرة وترشيد القطاعات المتدخلة في إطار سياسة إجتماعية عادلة وواضحة المعالم وقارة ومتوازنة تتجاوز النظرة الفتوية الضيقة، مع تسريع وضع السجل الوطني الموحد لضبط مسألة الإستهداف الفتوي والمجالي وفق قاعدة بيانات علمية، مع الأخذ بعين الإعتبار التوصيات 46 المتوافق عليها مع الحكومة، التي التزمت من جهتها بتفعيل السجل الاجتماعي الموحد واعتماد جملة من الإتفاقيات المؤطرة بين كل من وزارة المالية والقطاعات الأخرى المعنية، واعتماد خطة لتوسيع مصادر تمويل الصندوق وموارده المالية والمحافظة على ديمومة تمويل برامجه، مع التزام الحكومة أيضا بالقيام بتقييم شامل لكل البرامج ودراسة أثرها على ظروف عيش الأسر المستفيدة، على أساس الكلفة المالية المخصصة لهذه البرامج الاجتماعية، وانعكاسها على المنظومة الاجتماعية والتربوية وعلى التماسك الاجتماعي بشكل عام، والسلام عليكم ورحمة الله، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيد النائب، الكلمة الآن بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية السيد النائب محمد بودس.

النائب السيد محمد بودس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المحترمين،

يسعدني أن أتدخل بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة التقرير الذي أعدته لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب حول دعم صندوق التماسك الاجتماعي، وذلك انطلاقا من التأكيد في بداية الأمر على أن هذا الصندوق الذي تم إحداثه بموجب المادة 18 من قانون المالية ل 2012 بهدف تمويل برامج الدعم الاجتماعي في قطاعات مختلفة، عرف تسييره مجموعة من الإختلالات، الأمر الذي يتنافى مع المفهوم الجديد للأداء والمركز على منطق النتائج الذي دعا جلالته الملك إلى اعتماده أكثر من مرة. ونعتبر اليوم في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية مناقشة هذا التقرير فرصة للوقوف بشجاعة على هذه الإختلالات التي يجب الإنتباه إليها قبل فوات الأوان، بحيث أن ملامسة آثار هذا الصندوق وحصاد نتائجه من قبل الفئات المستهدفة أمر ضروري وغاية يجب بلوغها، وإلا سيكون إحداثه كعدمه، وبالتالي التصور العام للحكومة لدعم التماسك الاجتماعي سيبقى حلما عسيرا للتحقيق أمام غياب إستراتيجية عمل واضحة وواقعية، يشارك فيها مختلف المتدخلين في البرامج التي يمولها الصندوق، سواء على مستوى الرؤى أو المساطر والآليات المعتمدة أو على مستوى



السيد الرئيس،

وعيا منا بالأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الصندوق كهيئة حديثة تتكلف بفتة كبيرة من المواطنين والمواطنات في وضعية هشّة، فإننا ندعو إلى اعتماد رؤية واضحة ودقيقة قابلة للتنزيل من أجل إعطاء البعد الاجتماعي مدلوله الحقيقي في تدبير السياسات العمومية من خلال:

-أولا: القيام بتقييم حقيقي لهذا الصندوق ورصد مختلف الثغرات والإختلالات التي يعرفها على مستوى التمويل، وإنجاز البرامج وتحقيق الأهداف.

السيد الرئيس،

-إعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي المعمول به حاليا في مجموعة من البرامج الممول من قبله، استحضار العدالة المجالية في المقاربة المعتمد

في مجال الاستهداف، لتفادي إقصاء جماعة ترابية من الاستفادة من البرامج،

-اعتماد تصور متكامل للمشاريع في إطار التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة والدفع بمخطط التماسك الاجتماعي إلى الأمام، بما يرسخ الحكامة في التدبير والنجاعة في الأداء،

-العمل على وضع آلية التتبع الضرورية من أجل تجاوز الملاحظات التي يسجلها المجلس الأعلى للحسابات والمرتبطة بالأساس بغياب التصور المندمج لتفعيل التماسك الاجتماعي.

وإذ نؤكد في الفريق الاستقلالي على ضرورة التفكير في تدبير برامج هاذ الصندوق الرامية إلى تحقيق التماسك الاجتماعي بالجدية والصرامة المطلوبتين، لبلوغ الأهداف التي أحدثت من أجلها والتي تسير في اتجاه تقليص الفوارق الاجتماعية، وإعطاء

الإجراءات المتخذة من أجل ضمان التفعيل السليم للتوجهات التي أحدثت من أجلها، وكذا وفق الأهداف المحددة له.

السيد الرئيس،

وليؤدي الصندوق الدور الذي أحدثت من أجله، لا بد من العمل الجاد في ترجمة الإستراتيجية المواكبة المستمرة للحاجيات المتزايدة، وكذا العمل على التقييم المتواصل الآخر من النتائج بما يمنع وقوع أي إختلالات قد تشوب الصندوق وتشكل عائقا أساسيا أمام تحقيق الأهداف المتوخاة منه، وبالتالي قد تدفع باهتزاز الثقة لدى الفئات المستهدفة من مدى جدواه، خصوصا وأن الإمكانيات المرصودة له تم تخصيصها لتقوية التماسك الاجتماعي وتوفير الحد الأدنى للعيش الكريم، وكما يعلم الجميع أن أغلب الصناديق المحدثّة في عدد من المجالات عندما تفتقد إلى تصورات واضحة وواقعية تفشل في بلوغ أهدافها، وحتى لا يتكرر الأمر مع هذا الصندوق ذو البعد الاجتماعي بامتياز، لا بد من الحرص على خلق الفرص التي يتطلع إليها المواطنون والمواطنات بالابتعاد عن الأمل المبني للمجهول، وتوقف عن بيع الوهم لهم من خلال تصحيح الإختلالات التي رصدها المجلس الأعلى للحسابات وتطرق إليها تقرير لجنة مراقبة المالية العامة.

انطلاقا مما سبقت الإشارة إليه، يدعو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مجال الدعم الاجتماعي إلى وضع برمجة متعددة السنوات تتماشى مع النموذج التنموي التي تسعى بلادنا إلى إرسائه، وذلك من خلال تحديد أولويات الصندوق وفق مداخله ومصادر تمويله، وكذا بناء شراكات فاعلة ومخططات مدروسة، من شأنها أن تتجاوز كل الإكراهات المتعلقة ببرنامج هذا الصندوق والإستعمال الأمثل للموارد المالية باعتماد نظام معلوماتي مندمج لتدبير الحاجيات،



سيدي الرئيس،

لقد سبق لجلالة الملك أن جدد التأكيد في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش المجيد، على حجم الخصائص السائد في المجال الاجتماعي، ولاحظ في المقابل تعدد برامج الرعاية الاجتماعية والإمكانات المالية المرصودة لها، تظل مشتة بين مختلف الهيئات العمومية، لكن دون أن تستجيب بفعالية لحاجيات المواطنين، وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه البرامج تعاني من التداخل ومن ضعف التناسق بينها، وعدم قدرتها على استهداف الفئات والمجالات التي تستحقها، وخاصة المناطق والجهات ذات الإمتداد القروي والجبلي، الأمر الذي يكشف بالملامح أن منظومة الدعم الاجتماعي تفتقر إلى تصور واضح يعتمد على الأثر والإستهداف الأمثل للسكان وللناطق المعنية.

سيدي الرئيس،

وفي تقديرنا في الفريق الحركي، فإن إحداث السجل الاجتماعي الموحد، سيكون الأداة المثلى والفضلى لاستهداف الفئات التي تحتاج إلى الدعم الاجتماعي كنظام وطني لتسجيل الأسر المحتاجة، من خلال استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة، وذلك بهدف تحسين مردودية البرامج الاجتماعية على المدى القريب والمتوسط، وبالتالي فإننا نأمل بأن تتضافر الجهود من أجل تفعيل هذه المبادرة الملكية المقدمة الواردة في خطاب العرش الأخير.

إلى جانب موضوع الأثر، فهناك موضوع حكامه الصندوق، فهذا الصندوق على الرغم من إحداثه سنة 2012، والشروع في تفعيله سنة 2014، لا يتوفر على إستراتيجية مندمجة وفق تصور واضح لتفعيل برامج الدعم الاجتماعي، كما أنه لا يتوفر على برجة متناسقة لموارد الصندوق وخدماته، كما أن البرامج الممولة من طرفه تعرف عدة إختلالات ترجع بالأساس إلى ضعف

العدالة المجالية مدلوها الحقيقي، في زمن يعتبر المواطن هم الأول هو البحث عن العيش الكريم الكفيل بضمان حقوقه الاجتماعية بالدرجة الأولى، والتي يأمل في تعزيزها من خلال برامج هاذ الصندوق وفق التوجهات الملكية السامية في المجال الاجتماعي الواردة بشكل واضح في خطاب 20 غشت الأخير، وشكر.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا للسيد النائب، باسم الفريق الحركي، الكلمة للسيدة النائبة ليلي أحكيم.

النائبة السيدة ليلي أحكيم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للإدلاء بوجهة نظرنا حول تقرير لجنة مراقبة المالية بخصوص صندوق التماسك الاجتماعي. مما لاشك فيه أن الفلسفة والهدف اللذين أطرا إحداث هذا الحساب الخصوصي أملتتهما تراكمات العجز الاجتماعي، واتساع دائرة الفقر والتهميش والحاجة إلى آليات قانونية فعالة لتدارك هذا العجز وتقليص دائرته في مجالات اجتماعية إعترتها العديد من الإختلالات، وبالتالي فإن هذا الصندوق رغم حداثة إنشائه فقد لعب الدور المنوط به، رغم مظاهر القصور التي شابته، والتي كانت مثار ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات.



بأنها لا تتوفر على قاعدة للبيانات تم عدد المستفيدين من الأجهزة الخاصة والمعدات التقنية، بالإضافة إلى ضعف الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل بالنسبة لهذه الفئة.

سيدي الرئيس،

نظام المساعدة الطبية الذي تم تعميمه ابتداء من شهر مارس 2012، يعتبر بدوره نظاما رائدا وذا نفس إجتماعي صرف، لأنه يهدف إلى ولوج الأشخاص الموجودين في وضعية هشاشة أو فقر إلى كافة الخدمات الصحية المتوفرة في المؤسسات العمومية، غير أنه مازال يواجه مجموعة من الإكراهات ومن بينها صعوبة ضبط الفئات المؤهلة للاستفادة.

بالإضافة إلى ذلك وعلى مستوى الواقع، فالمستشفيات العمومية لا قدرة لها على استقبال كل المستفيدين من النظام، والكل يعرف الخلل المزمن الذي تعرفه منظومة الصحة، ولاسيما على مستوى توفر بعض التخصصات، والموارد البشرية الشبه الطبية، والمعدات والمستلزمات.

إننا في الفريق الحركي وإذ نطالب بأن تكون بطاقة رميد بطاقة صالحة للإستعمال في جميع المستشفيات، فإننا ندعو إلى إحداث نظام الطرف الثالث، وكذلك إطار تعاقدى مع المؤسسات الصحية على غرار موظفي الإدارات العمومية.

وفي الأخير، نشتم قبول الحكومة لتوصيات لجنة مراقبة المالية، الأمر الذي يشكل في تقديرنا قمة التجاوب والتكامل بين المؤسسات، وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا للسيدة النائبة، باسم الفريق الإشتراكي الكلمة الآن للسيدة النائبة فتيحة سداس.

التمويل، وعدم تحصيل جميع المساهمات المتفق عليها مع الشركاء، كما هو الشأن بالنسبة لبرنامج مليون محفظة.

وفي هذا الصدد، إننا وإذ نشتم هذه المبادرة الملكية السامية، التي أعلن عنها صاحب الجلالة من أجل تشجيع الإقبال على التمدرس، والحد من الهدر المدرسي، فإننا في الفريق الحركي نؤكد على ضرورة البحث عن صيغ أخرى للشراكة كفيلة بالرفع من عدد المحافظ الموزعة، بالجودة المطلوبة و بدون تحسيس المستفيدين بالدونية إزاء أقرانهم، من خلال تفادي حمل هذه المحافظ لعبارات تفيد الدعم الإجتماعي، وذلك أخذا بعين الإعتبار التأثير النفسي السلبي على التلاميذ، كما ننبه كذلك إلى إشكالية تأخر توزيع الأطقم المدرسية مقارنة بتاريخ انطلاق الموسم الدراسي، ومشكل نظام الإعارة المتمثلة أساسا في غياب أماكن تخزين الكتب المستعملة، وكذا حالتها المهترئة.

نسجل بالنسبة لتدبير برنامج تيسير، بأن هذا الأخير استفاد من الملاحظات التي أبدتها المجلس الأعلى للحسابات، من خلال توسيع نطاق الإستفادة والإستهداف ابتداء من الدخول المدرسي الحالي، ومع ذلك، فإن هذا البرنامج لازال في حاجة إلى فرص أخرى للتمويل من أجل توسيع الإستفادة، بالإضافة إلى توطيد حكامته من خلال إرساء نظام معلوماتي متطور، ووضع برنامج تعاقدى لتنفيذ البرامج، وذلك لتفادي تأخر صرف المنح المالية الذي وصل في بعض الأحيان إلى أكثر من سنة.

وعلاقة دائما بالتمويل، فإننا ندعو إلى الرفع من الغلاف المالي المخصص لمجال دعم التمدرس للأشخاص في وضعية إعاقة، الذي يعتبر محدودا وهزيلًا، والتركيز بصفة خاصة على الرفع من نسبة تغطية الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة بالعالم القروي، وهو الأمر الذي يفسر في نظرنا ضعف عدد المستفيدين من برنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، وهذه مسؤولية موكولة كذلك لمؤسسات التعاون الوطني، التي لاحظ المجلس الأعلى للحسابات



النائبة السيدة فتيحة سداس:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الإشتراكي في إطار مناقشة تقرير لجنة مراقبة المالية العامة حول صندوق التماسك الإجتماعي، في البداية اسمحو لي أن أهنأ أنفسنا على عمل هذه اللجنة التي ترتبط مهامها أساسا بدعم دور البرلمان في مراقبة وتتبع الإنفاق العمومي، سواء تعلق الأمر بالمراقبة البعدية المرتبطة أساسا بمناقشة مشاريع قوانين التصفية السنوية، أو المراقبة الموازية والمرتبطة بتدبير مالية المؤسسات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة العامة، والتي يدخل ضمنها صندوق التماسك الإجتماعي الذي نحن اليوم بصدد مناقشته عبر الوقوف عن الملاحظات التي رصدها المجلس الأعلى للحسابات والمرتبطة أساسا بحكامه الصندوق، ومشكل تحديد عدد المستفيدين، ومدى احترام معايير وشروط الاستفادة، وجودة الخدمات المقدمة، وكذا الشق المرتبط بديمومة موارد هذا الحساب الخصوصي.

أولا يجب أن نوه بقبول الحكومة لكل التوصيات التي طرحتها لجنة مراقبة المالية العامة، كما تعلمون لقد أكد جلاله الملك في مناسبات متعددة على أهمية الشأن الإجتماعي وخصه بتركيز كبير في جل خطاباته، معبرا عن إهتمامه بالبرامج المتعلقة بكل ما هو اجتماعي، كما أن البرنامج الحكومي أعطى الملف الإجتماعي أهمية بالغة وجعله في صلب اهتماماته. إننا في الفريق الإشتراكي انطلاقا من هويتنا الإشتراكية والديمقراطية، نعتبر ترسيخ الديمقراطية الإجتماعية في صلب أهدافنا السياسية، ونواصل الدعوة من هذا

المنبر إلى ضرورة تبني رؤية واضحة تقوم على جعل الملف الإجتماعي أولوية الأولويات، مع وعينا الكامل بطبيعة الإكراهات التي يعرفها الإقتصاد الوطني، حيث لا ينبغي الإعتماد فقط على المقاربة التقنية على حساب التوازنات الإجتماعية، والمتمثلة في محاربة الفقر والهشاشة وتوسيع التغطية الصحية إلى آخره.

فصندوق دعم التماسك الإجتماعي الذي أحدث بموجب المادة 18 من قانون المالية لسنة 2012، يهدف إلى تمويل برامج الدعم الإجتماعي والمتمثلة في المساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية، و تمويل مساعدة الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، ومكافحة الهدر المدرسي، خاصة تلك المرتبطة بمنح الكتب واللوازم المدرسية، برنامج مليون محفظة، وكذا المساعدات المالية لفائدة الأطفال المتدربين في الأسر المعوزة، برنامج تيسير، والدعم المباشر للنساء الأرامل الحاضنات لأطفال يتامى في سن التمدرس، إلا أن المجلس للحسابات في تقريره الذي أعده حول صندوق دعم التماسك الإجتماعي، والذي شمل الفترة من 2012 إلى نهاية 2016، أشار إلى أنه رغم إنشاء صندوق سنة 2012، فإن تفعيله لم يتم إلا ابتداء من 2014، علما أن جل برامجه انطلق تنزيلها قبل 2012، ويتعلق الأمر بتيسير ومليون محفظة ونظام المساعدة الطبية. إن ما يمكن الوقوف عليه في تدبير هذا الحساب الخصوصي هو مشكل تعدد المتدخلين وتنوع البرامج التي تستفيد من تمويله، ونوعية خدماته التي تستهدف فئات إجتماعية مختلفة على مستوى جميع تراب المملكة، الشيء الذي ترتب عنه غياب إستراتيجية مندمجة لتفعيل برامج دعم التماسك الإجتماعي، منذ إحداث هذا الصندوق مع غياب دراسة دقيقة للأثر أو الوقع، كل جل هذه البرامج وكذلك مجموع الموارد والنفقات المرتبطة به على المدى المتوسط والبعيد، وقد بلغ مجموع المداخيل المحولة إلى الصندوق عند نهاية 2016 ما قدره 15.257 مليون درهم، رغم أنها غير منتظمة تتأرجح بين



كتداخل الاختصاصات بين الوكالة الوطنية للتأمين الصحي ووزارة الصحة في تدبير الموارد المالية، والمشكل المرتبط بجمع وزارة الصحة بين اختصاصيين متنافيين، وصايتها على المؤسسات العمومية للعلاج والإستشفاء وتسييرها للموارد المالية للنظام، عبر نقل الإعتمادات من حساب الصيدلية المركزية إلى حساب صندوق التماسك الإجتماعي، الشيء المخالف لمبادئ القانون التنظيمي للمالية وغيرها من الإختلالات التي يصعب الوقوف عليها.

وختاماً نجدد التأكيد في الفريق الاشتراكي على ضرورة تدبير الشق الإجتماعي بعيداً عن كل مقارنة ضيقة، مع الإسراع بإخراج السجل الإجتماعي إلى حيز الوجود باعتباره الآلية الأساسية في عملية الإستداف، وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً للسيدة النائبة، الكلمة الآن للسيدة النائبة سعاد الزيدي بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية.

النائبة السيدة سعاد الزيدي:

بسم الله الرحمن الرحيم الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الوزيرة،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير لجنة مراقبة المالية العامة حول صندوق التماسك الإجتماعي، وهي الجلسة التي تدخل في إطار تقليد دستوري يكرس آليات التعاون والتفاعل بين المؤسسات الدستورية، وقبل تناول مساهمة مجموعتنا النيابية في مناقشة التقرير الذي بين أيدينا، أود أن أتقدم بالتحية الصادقة للسيدة والسادة الوزراء المشرفين على القطاعات الحكومية التي

الإرتفاع والتراجع خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2016 لكون جزء منها غير قار في ظل غياب رؤية واضحة للموارد المتوقعة، وكذا غياب المعلومات الكافية المرتبطة باستعمال المبالغ المرصودة لمختلف برامج الدعم التي يمولها الصندوق بسبب غياب آليات التنسيق بين مختلف المتدخلين المعنيين، والمتمثلين في قطاع وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية وقطاع الداخلية وقطاع التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصحة، مما يستلزم إبرام اتفاقيات بين وزارة المالية وجميع القطاعات الوصية على برامج الدعم الإجتماعي، مع مراعاة البرمجة المتعددة السنوات وإعداد تقارير دورية تهم جميع أنشطة الصندوق وبرامجه ووقعه، وكذا الحرص على تنزيل نظام معلوماتي مندمج ومتكامل يوفر المعطيات الكافية ويدعم عمليات الإستهداف التي تتجلى أساساً في إحداث السجل الإجتماعي الوطني، لتحديد والوصول إلى الفئات المستهدفة بشكل دقيق وفعالية وحكامة العمليات المرتبطة بالدعم الإجتماعي على العموم، وتلك الممولة من طرف صندوق التماسك الإجتماعي على الخصوص لتمكين من تحقيق الوصول إلى تعميم هذه البرامج لتشمل جميع الفئات الهشة، وفق عدالة مجالية، مبنية على إحصائيات محيئة تراعي التقسيم الإداري الجديد للمملكة، وتتماشى مع التنظيم الترابي الذي ينص عليه الدستور، والذي تحتل فيها الجهة الصدارة لتحقيق الغاية التي أحدثت من أجلها هذا الصندوق، وضمان الإستعمال الأمثل لموارده لمواكبة الحاجيات المتزايدة التي تراعي كرامة المواطنين والمواطنات.

إننا اليوم، مطالبون، أغلبية ومعارضة، بتحقيق ديمقراطية اجتماعية وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع إعادة النظر في آلية الاستهداف المتبعة في جميع البرامج الإجتماعية بما فيها تلك المرتبطة بصندوق دعم التماسك الإجتماعي، سواء تعلق الأمر بنظام المساعدة الطبية الذي يعاني الكثير من الإختلالات،



العالمي بشأنها، ومن الإشكاليات التي لا تزال تعيق تطور هذه البرامج كذلك، إشكالية تعدد المتدخلين والبرامج التي يمولها الصندوق، والتي تستهدف فئات إجتماعية مختلفة في مجمل تراب المملكة، لذلك يتعين وضع إستراتيجية لتنزيل برامج دعم التماسك الإجتماعي وفق رؤية موحدة بين جميع المتدخلين، واعتماد مقاربة التعاقد وتفعيل إبرام اتفاقيات الشراكة مع كل متدخل على حدة لضمان وضبط مجال كل متدخل، وترتيب الجزاءات في حالة الإخلال بالالتزامات، وهو الأمر الذي من شأنه ترشيد العمليات والنفقات، ومن خلال ضمان نجاعة وفعالية هذه البرامج ومدى تحقيقها للأهداف، والحرص على ضمان الشفافية والنزاهة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وكذلك تفعيل آليات التتبع والتقييم والمراقبة وتحسين الحكامة في تدبير الأرصدة المالية المخصصة للصندوق، إن الإجراءات والتدابير التي إتخذتها الحكومة، ومن أجل الجواب على سؤال الاستهداف، هي المبادرة إلى وضع سجل الإجتماعي واحد وموحد كمرجع في تحديد الفئة المجتمعية المستهدفة، والذي يتعين أن يقوم على استهداف الأسر وليس الأفراد، وتدقيق الوضعية من أجل أن تكون واضحة وقابلة للقياس عبر معايير مرنة، تأخذ بعين الإعتبار تطورات نمط عيش الأسر المعنية بالاستهداف، طبعاً، مع ضرورة تحديد هذه الأسر المستهدفة بشكل موضوعي وتجنب إستعمال الشطط في السلطة والإستهداف السياسي.

السيد الرئيس،

إن الحكومة مطالبة بأن تجعل السياسات العمومية في المجال الإجتماعي ضمن إطار مخطط متكامل يتجاوز النظرة الفئوية الإجتماعية المحدودة، واعتماد تصور شامل يدمج القطاعات المعنية، ويأخذ بعين الإعتبار الإلتقائية الواجب قيامها بين الفاعلين المعنيين بهذا الملف، والتي ستكون من إلتزاماتها البحث عن مصادر جديدة للموارد تكون قارة لضمان ديمومة خدمات

كانت موضوع تقرير هذا الصندوق على تجاوزهم ومساهماتهم القيمة، وكذا على تفاعلهم الإيجابي مع التوصيات المقدمة من قبل اللجنة الموقرة، إلى جانب السيدات والسادة النواب في إعداد هذا التقرير على ضوء تقرير المجلس الأعلى للحسابات، وعلى ضوء عروض القطاعات الوزارية المعنية المشار إليها.

السيد الرئيس،

قناعتنا راسخة في المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية بأهمية موضوع التماسك الإجتماعي، باعتباره مدخلا رئيسيا للإستقرار الإجتماعي وآلية من الآليات الفعالة لتوزيع الثروة، علاوة على كونه دعامة من دعائم الأمن والحماية الإجتماعيين، وانطلاقاً من هذه القناعة، فالكل يجمع اليوم على تعثر البرامج الإجتماعية الممولة من طرف صندوق التماسك الإجتماعي ومحدودية وقعها الإجتماعي على الأسر المعنية بهذه البرامج، بالرغم من الكلفة المالية الضخمة المخصصة لها، وذلك لافتقارها إلى ثلاثة عناصر أساسية على الأقل، والمتمثلة في:

-تحديد الأهداف المتوخاة من هذه البرامج بشكل قبلي؛

-تحديد الفئات المستهدفة بناء على معايير موضوعية وشفافة؛

-ثم كذلك تحديد مصادر التمويل بشكل دائم وقار.

السيد الرئيس،

إن التشخيص الواقعي والموضوعي للبرامج الإجتماعية التي تم تمويلها من طرف صندوق التماسك الإجتماعي يفرض إجراء تقييم شمولي وعاجل لها في كليتها، وليس بناء على المستفيدات والمستفيدين منها، بل بناء على الأثر الذي يمس ظروف عيش الأسر المعنية وعلى أساس الكلفة المالية المخصصة لها لهذه البرامج، مقابل الوقع الإجتماعي والمعيشي، وعلى قياس مؤشرات التنمية التي تسجل، مع الأسف، بلادنا تراجعاً على صعيد الصعيد



فبالنسبة لنظام المساعدة الطبية "راميد"، فقد تناولت مجمل توصيات اللجنة جوانب هامة، عبرت عنها هذه الوزارة الإنخراط في اعتمادها وتفعيلها، علما بأن هذه التوصيات ترمي أساسا إلى ترشيد بعض آليات التدبير والحكامة وتدقيق أو تطوير أساليب اشتغالها كاهيأة المكلفة بتدبير النظام أو ملاءمة بعض جوانبه التنظيمية مع المقتضيات القانونية، فضلا عن العمل على تيسير ولوج المستفيدين إلى الخدمات الطبية، خاصة في حالة تجديد البطاقة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن هذه الوزارة، بتنسيق مع وزارة الصحة والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، قد سبق لها أن قامت بتعميم دورية على السادة الولاة والعمال، تشير من خلالها إلى أنه تم الإتفاق على تمكين المواطنين من الولوج إلى الخدمات الصحية الإستشفائية بدون بطاقة، وبالإدلاء فقط بوصول ايداع، علما أن المؤسسات الصحية ستتولى بشكل آني مراقبة أهلية الإستفادة، مع إعطاء الأولوية للحالات الإستشفائية المستعجلة والاستثنائية لإصدار بطاقة راميد في أجل أقصاه أسبوع واحد.

وعلاوة على ذلك، ركزت توصيات اللجنة على إعداد تصور شمولي لتقييم تعميم نظام المساعدة الطبية، والعمل على مراجعة منظومته المالية واعتماد برمجة توقعية واستباقية، مع الحرص على تحصيل مجموع المساهمات المتعلقة بالجماعات الترابية لتمويل نظام المساعدة الطبية بناء على عدد المستفيدين.

وفي هذا الصدد، واعتبارا لمبدأ استقلالية ميزانية مجالس الهيئات الترابية على الميزانية العامة للدولة، فتجب الإشارة إلى أن الوزارة إذ تواكب الجماعات في تدبير نفقاتها ومواردها المالية، فإنها تعمل على دعم الجماعات ذات الموارد المالية المحدودة للوفاء بالتزاماتها المالية ومع مراعاة أولوياتها كذلك في التدبير المحلي.

صندوق التماسك الإجتماعي، تلکم، السيد الرئيس، هي أهم ملاحظاتنا واقتراحاتنا ذات الصلة بتقرير اللجنة، وشكرا لكم على الإصغاء.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا للسيدة النائبة، نستمع الآن إلى رد الحكومة على ضوء مداخلات السيدات والسادة النواب، وأعطي الكلمة للسيد بوطيب الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية.

السيد نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير

الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة حول صندوق دعم التماسك الإجتماعي فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بنظام المساعدة الطبية "راميد" ومبادرة توزيع مليون محفظة، مركزا على الجوانب التي تخص قطاع الداخلية. وبداية أود أن أعرب عن شكرهذه الوزارة للسيدات والسادة أعضاء لجنة مراقبة المالية العامة الموقرة لدى إهتمامهم وتفاعلهم مع هذه البرامج الإجتماعية، وكذلك لتركيزهم على نوعية القضايا التي ما فتئت تثيرها بعض الجوانب التنظيمية والتدبيرية لهذه البرامج، فضلا عن أهمية الإقتراحات والتوصيات التي أسفرت عنها أشغال هذه اللجنة، بما يساهم في إغناء آليات التدبير وحكامة هذه البرامج، تحقيقا لمزيد من الفعالية والنجاحة في أدائها وضمانا لوقعها على الفئات المستهدفة.



الإجتماعي، مما يثير مسألة تحسين واندماج آليات الإستهاداف التي تستند عليها كافة البرامج الإجتماعية.

ووعيا بأهمية تحسين نظام الإستهاداف، وتثميننا لمكتسبات البرامج الإجتماعية التي عرفتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة، خاصة نظام المساعدة الطبية راميد ومليون محفظة وبرنامج تيسير والدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى، فقد تم الشروع ابتداء من هذه السنة في تفعيل مشروع إستراتيجي التعريف الاستهاداف يبني على مجموعة من المرتكزات المتكاملة فيما بينها، نذكر من بينها السجل الإجتماعي الموحد.

فتطبيقا لمنشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بإصلاح وحكامة منظومة الحماية الإجتماعية، تتولى الوزارة مهمة الإشراف على اللجنة الموضوعية المكلفة بمقاربة الاستهاداف، حيث تعمل بتنسيق مع القطاعات المعنية على تسريع وتيرة إنجاز مختلف المكونات القانونية والتنظيمية لهذا السجل ووضع آليات تفعيله. وسيتمكن هذا السجل الذي يتركز على معرف رقمي وحيد من تحديد مدى قابلية الإستفادة من البرامج الإجتماعية، عبر اعتماد معايير موضوعية تتم وفق عملية تنقيط مبنية على معطيات سوسيو اقتصادية دقيقة ومحينة بشكل دوري عبر آليات للتكامل مع النظم المعلوماتية الأخرى، مما سيمكن من التحقق الفعلي من الإستهاداف وتفادي الإزدواج في الإستفادة من الدعم الإجتماعي، علما بأن هاد السجل سيشكل المنطلق الوحيد للولوج لكافة البرامج الإجتماعية، الشيء الذي سيشجع إمكانية هندسة وتنفيذ برامج إجتماعية مندمجة ومنصفة وشفافة، ومن المرتقب تعميم هذا السجل خلال الفترة الممتدة ما بين مارس 2020 ويونيو 2024.

أما بخصوص برنامج توزيع مليون محفظة والذي ظل محتفظا بتسميته الأصلية رغم مضاعفة سقفه لمرات متعددة، فقد تجاوز عدد المستفيدين 4 ملايين تلميذ وتلميذة برسم الموسم الدراسي 2018-2019. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على أن الوزارة من خلال التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تعمل منذ التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الأطراف المعنية بتاريخ 11 غشت 2016 على تفعيل إلتزاماتها والمتمثلة أساسا في تعبئة الموارد المالية، ورصد الإعتمادات إلى السيدات والسادة ولاة وعمال العمالات والأقاليم بصفتهم رؤساء اللجن الإقليمية للتنمية البشرية، وأميرين مساعدين بصرف الإعتمادات من الحساب الخصوصي المرصد لأموال خصوصية الخاص بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا الإشراف على توزيع اللوازم المدرسية على المستفيدين من هذا البرنامج. وجدير بالإشارة، أن التوصيات التي تمت بلورتها ضمن أشغال لجنة مراقبة المالية وتم قبولها من طرف القطاعات المعنية من برنامج مليون محفظة، فهي ترمي إلى تحسين تدبير هذا البرنامج، لا سيما على مستوى ضبط المستفيدين وتحديد دائرة المجالات الترابية المستهدفة، وتوسيع اللوازم المدرسية في الوقت المناسب على التلميذات والتلاميذ المستفيدين، مما يساهم في ترشيد الزمن المدرسي واستغلاله على الوجه الأمثل.

إن التجسيد الفعلي لهذه التوصيات بتنسيق والتقائية بين كافة الأطراف المتدخلة من شأنه إضفاء المزيد من النجاعة على تدبير هذا البرنامج الإجتماعي، الذي ما فتئ يساهم بشكل ملموس إلى جانب برنامج تيسير في تقليص نسبة الهدر المدرسي، لا سيما في المناطق النائية والأوساط الإجتماعية التي تعاني من الفقر والهشاشة وضعف البنيات الأساسية، والتي يجب التركيز عليها من أجل ضبط استهاداف الشرائح المعنية بمختلف برامج الدعم



السيد بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة
والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.
السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يشرفني أن أشارككم النقاش اليوم في هذه الجلسة العمومية الخاصة بمناقشة تقرير لجنة مراقبة المالية العامة حول صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذلك جل الفئات المستهدفة من هذا الصندوق، في إطار العمل المشترك بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية ببلادنا في قضايا ذات أهمية قصوى، والتي تأتي في مناخ عام يتسم بدينامية الأوراش المهيكلة التي انطلق العمل بها في هذا المجال.

فإلى جانب الإشراف على أجراة خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي في وضعية إعاقة موضوع جلسة اليوم، تعمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على تنزيل السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ومخطتها التنفيذي 2017-2021 من خلال مجموعة من البرامج التي قطعنا فيها أشواطاً مهمة في تفعيلها على أرض الواقع، حيث يتم العمل على إطلاق دراسة لإرساء أول نظام لتقييم الإعاقة لمنح بطاقة شخص في وضعية إعاقة، تحدد فيه نوعية إعاقة كل شخص ودرجة حدتها وفق المفهوم الجديد للإعاقة تطبيقاً للمادة 23 من القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، وكذا العمل على إعداد نظام للدعم الاجتماعي الذي تنص عليه المادة 6 من القانون الإطار بإنجاز دراسة جدوى ستكون أرضية لوضع نظام

تلكم السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

أهم المعطيات والخلاصات الأساسية المتعلقة بالتوصيات التي تفضلت لجنة مراقبة المالية العامة ببلورتها بخصوص البرامج الاجتماعية السالفة الذكر، وذلك على ضوء ما سبق لهذه الوزارة أن قدمته للجنة الموقرة من توضيحات وبيانات وتدقيق للمعطيات، سواء منها ذات الطابع العملي والإجرائي أو المرتبطة بالاختصاص، وإن أعمال وتفعيل ما تمت صياغته من توصيات يقتضي تظافر الجهود كافة المتدخلين، مع التأكيد مرة أخرى، على أن مصالح وزارة الداخلية والتي واكبت أو ساهمت في وضع وإنجاز هذه البرامج الاجتماعية كتجربة غير مسبوقة ببلادنا، تثمن كل عمل تقيمي للناتج الأولية لهذه التجربة الفتية وتحرص على الإفتتاح على كل الإقتراحات والتوجيهات البناءة، وعلى العمل على تحقيق التفاعل الإيجابي بشأها من أجل تفعيلها على أرض الواقع، بما يساهم في إغناء هذه التجربة وتأهيلها للإرتقاء إلى مراحل أكثر نضجاً وملاءمة لطبيعة البنيات السوسيواقتصادية والديمقراطية لبلادنا، وبما يواكب الدينامية العامة التي تجسدها الأوراش التحديثية في ظل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والرامية إلى إرساء قواعد بناء منظومة متكاملة ومندمجة للحماية الاجتماعية ببلادنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً، شكراً للسيد الوزير المنتدب، الكلمة الآن للسيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.



تضمن مجموعة من الخدمات لدعم هاته الفئة، وتم عقد اتفاقية شراكة لأجرتها يوم 30 مارس 2015 تضم وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية والتعاون الوطني، والتي تم بموجبها وضع شروط وأوجه صرف دعومات هذا الصندوق، مع اعتماد معايير تتوخى الحكامة الجيدة للبرنامج وتحقيق النجاعة والفعالية الضروريتين في البرامج العمومية، وأعطيت الإنطلاقة الفعلية لهاته الخدمات في لقاء تواصلتي ليوم 20 أكتوبر 2015 بحضور جميع الفاعلين بما فيهم الأشخاص في وضعية إعاقة والتي تشمل:

-أولا: تحسين ظروف تدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛

-ثانيا: اقتناء الأجهزة الخاصة بالمساعدات التقنية؛

-ثالثا: تشجيع الإدماج المهني والأنشطة المدرة للدخل؛

-رابعا: المساهمة في إحداث وتسيير مراكز الاستقبال.

كما تم إبرام إتفاقيتين موضوعيتين في يوم 2 نونبر 2015 لأجراً خدمات الصندوق، تتعلق الأولى بوضع برامج تروم تشجيع الإدماج المهني والأنشطة المدرة للدخل وتمت بين وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ووزارة الشغل والإدماج

المهني، والتعاون الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، في حين تتعلق الثانية بتحديد الإطار العام للشراكة لتحسيس ومواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة حاملتي المشاريع، بإحداث مشاريع مدرة للدخل أو مقاولات الصغيرة في ما بين المؤسسات التابعة للوزارة والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

السيدات والسادة النواب،

اسمحوا لي أنا أتقاسم معكم بعض الأرقام المتعلقة بحصيلة هذا الصندوق، ففي مجال تحسين ظروف تدرس الأطفال في وضعية

الدعم هذا، وانطلاقاً من مشروع وإطلاق، عفوا مشروع تقنين خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تستقبل الأشخاص في وضعية إعاقة بعد أن تمت المصادقة على القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأيضاً المشروع في تهييء النصوص التطبيقية لهذا القانون للإعلان عليها في مقتبل سنة 2019، كما تم إطلاق عمل المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق كآلية لتقوية الرصد والحكامة في مجال الإعاقة، وكما رأيتم أو تابعتم المشروع في تنفيذ برنامج مدن ولوجة التي تمت برمجتها في إطار شراكات تجمعنا مع 13 جماعة ترابية وهي الرباط، الدار البيضاء، وجدة، طنجة، تازة، القنيطرة، سلا، بني ملال، الجديدة، فاس، مكناس، أكادير، إنزكان واللائحة طويلة للمستقبل، وإلا فهاته هي المدن التي وقعنا معها فعليا، والتي يتم بموجبها إطلاق مشاريع لتهيئة هذه الجماعات بولوجيات بناء على دراسات تشخيصية وتصميمات ملائمة للإحتياجات، مع مواكبة تقنية ودعم القدرات المهنية الترابيين العاملين في هذا المجال، كما يتم الآن العمل على تنظيم أول مباراة موحدة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، والتي ستتم إن شاء الله إجراؤها يوم 23 ديسمبر تفعيلا للمرسومين الصادرين سنة 2016 من أجل احتساب تطبيق نظام الحصيص 7%، وإلى جانب ذلك تم إطلاق البرنامج الوطني لتكوين مهنيي إعاقة التوحد لتوفير الخبرة اللازمة لبلادنا في هذا المجال، والشروع في معيرة لغة الإشارة لتمكين الأشخاص الصم في بلادنا من لغة إشارة مغربية.

طيات عرض هاته الإنجازات هناك الكثير من الإجابات في إطار التفاؤل مع توصيات اللجنة الموقرة، السيدات والسادة النواب، أحدث صندوق دعم التماسك الاجتماعي كما تعلمون أحدث سنة 2012 كآلية تترجم انتظارات الفئات الهشة والمعوزة من المواطنين والمواطنات ببلادنا، ومن ضمنهم الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم والجمعيات العاملة في هذا المجال، والذي



موزعة على صعيد 65 إقليم، ليصل مجموع المبالغ المرصودة لخدمات الصندوق على مدى هاته السنوات 2015-2016-2017 فقد، أزيد من 338 مليون درهم، وبعد مرور أزيد من ثلاث سنوات على انطلاق عمل صندوق دعم التماسك الاجتماعي، تم تسجيل ممارسات فضلى، سواء من ناحية المؤسسات المسؤولة عن أجرأة خدماته أو الجمعيات المستفيدة أو الأشخاص في وضعية إعاقة أنفسهم تؤكد نجاح هاته التجربة وآثارها الإيجابية على الفئات المستفيدة.

ولزيد من تحسين وتوحيد خدمات هذا الصندوق وتثمين حصيلته سنة بعد سنة عملنا على اتخاذ مجموعة من التدابير من أهمها: - تحين الدليل المسطري سنويا وذلك منذ 2016؛

-ثانيا: القيام بزيارات ميدانية لعشر جهات لمواكبة المشاريع؛

-ثالثا: التفاعل مع الملاحظات ذات الصلة بخدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي كيفما كان المصدر الذي يوجه هاته الملاحظات؛ - رابعا: التجاوب مع التوصيات التي صادقت عليها لجنة مراقبة المالية العامة حول تقييم تدبير البرامج الممولة من مخصصات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، ثم العمل كذلك انطلاقا من المذكرات والمقترحات التي استقبلناها من الجمعيات العاملة في مجال تدرس الأشخاص في وضعية إعاقة على وجه الخصوص، ولقد تم تنظيم يوم دراسي، يوم 30 أكتوبر 2018 لتقييم أجرأة خدمات هذا الصندوق وتقديم شهادات بعض المستفيدين والمستفيدات من أجل ترصيد المكتسبات وتعميمها والوقوف على الصعوبات وسبل تحين التدابير المسطرية المنظمة لهذا المجال، والذي شارك فيه أزيد من 120 شخصا يمثلون جمعيات عاملة في مجال الإعاقة، إلى جانب الفاعلين الحكوميين المعنيين.

إعاقة، وصل عدد الأطفال المستفيدين خلال هاته الفترة إلى 8642 مستفيد بغلاف مالي وصل إلى 97,5 مليون درهم، صرف لفائدة 213 جمعية تسيير مراكز تدرس الأطفال في وضعية إعاقة على مختلف جهات المغرب، وقد يكون هناك بعض التفاوت، ومن هنا جاءت الملاحظة على التفاوت بين الجمعيات لأن الأمر يتعلق كذلك بتواجد الجمعيات وبمبادرتهم إلى طلب الدعم.

وتتجلى معايير الدعم حسب المجال ونوعية الإعاقة ونوعية التكفل وعدد الخدمات المقدمة والتي تشمل ثلاث أصناف:

-الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية والعلاجية؛

-الخدمات التربوية والتأهيلية والعلاجية لدعم الإدماج المدرسي؛

-الخدمات العلاجية الوظيفية التكميلية داخل مؤسسة متخصصة لفائدة عدد من المستفيدين.

وفي مجال تشجيع الاندماج المهني والمشاريع المدرة للدخل دعم الصندوق ما بين نونبر 2015 وأكتوبر 2018، أزيد من 1013 مشروع بقيمة مالية وصلت إلى 42 مليون درهم، توسعت حسب نوعيات الإعاقة.

وفي مجال اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدة التقنية، استفاد ما يزيد عن 7764 شخص في وضعية إعاقة برسم السنوات الثلاثة قبل يعني 2018، بمبلغ 22 مليون ديال الدرهم، ولا بد من الإشارة أن المبلغ تضاعف من السنة ديال الإنطلاق الصندوق في 2015 إلى سنة 2017.

أما في مجال المساهمة في إحداث وتسيير مراكز الإستقبال ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، فتم صرف ما مجموعه 78 مليون درهم برسم السنوات السابقة غير 2017، حيث تم تهيئة وتجهيز 65 مركز للتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة



نتائجها، إعداد مشروع نص أو إعداد نص تشريعي متضمن في المادة 6 من القانون الإطار.

بخصوص توصية تحفيز الجمعيات على الإنخراط في مجال الإعاقة مع الإسراع في صرف المنح المالية المخصصة لها، وتحيين وتبسيط الدليل المسطري المتعلق بانتقاء هذه الجمعيات، أخبركم أننا نظمنا، كما أشرت سابقا، يوما دراسيا يوم 30 أكتوبر 2018 لتقييم أجرأة خدمات هذا الصندوق لترصيد المكتسبات والوقوف على الصعوبات، وأخذنا بكل التوصيات التي خرجنا بها من التفاعل مع الجمعيات المشاركة واللي هي في الواقع هي المسيرة لمجموعة من المراكز، سواء تعلق الأمر بالتمدرس، أو أيضا العاملين على تفعيل باقي المحاور المتعلقة باستهداف الأشخاص في وضعية إعاقة؛

بخصوص توصيات التعاقد مع القطاع الصحي العام لضمان استفادة الأطفال في وضعية إعاقة من خدمات التطبيب والعلاج، فإن وزارة الصحة في إطار مخطط العمل الوطني لتنزيل السياسة العمومية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة كمكون أساسي في تفعيل هذه السياسة العمومية تعمل على تنزيل مجموعة من التدابير المهمة، ومن بينها وضع منظومة للكشف المبكر والتكفل باضطرابات طيف التوحد واضطرابات التعلم ومواكبة الأسر.

بخصوص توصيات مواكبة حاملي المشاريع في مختلف مراحل الإنجاز، سيما ما يرتبط بالتدبير المالي والمصاحبة ودعم القدرات، فإن مواكبة حاملي المشاريع المدرة للدخل تتم عبر 3 مراحل، تتم في مراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، تم عبر دراسة المشاريع ومواكبتها من قبل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ثم تتم مواكبة ميدانية من قبل أطر مركز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة التابعة للتعاون الوطني.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

تجاوبا مع ملاحظات لجنة مراقبة المالية العامة بمجلسكم الموقر، يشرفني أن أتقاسم معكم ما قمنا به لتفعيل كل التوصيات التي قبلتها الحكومة.

بخصوص توصية إرساء إطار التنسيق بين جميع المتدخلين من أجل دعم الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة وتشجيع تدمرهم، نخبركم أن المادة الخامسة من الإتفاقية الثلاثية الموقعة بين وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية ووزارة الإقتصاد والمالية والتعاون الوطني تنص على إحداث لجنة للإشراف تتحدد مهامها في الإشراف والتتبع وتقييم وأجرأة خدمات الصندوق، وهي الإطار الذي نفعله من أجل تقييم وتتبع تفعيل هذا الصندوق؛

ثانيا- بخصوص التوصيتين المتعلقةتين بالتنصيص على ربط صندوق دعم التماسك الإجتماعي بالتزام السلطات العمومية بمقتضيات القانون الإطار 97.13 المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، والحرص على إرساء تدابير جديدة قصد استهداف مباشر للأشخاص في وضعية إعاقة، هادي توصيتين التاليتين، نخبركم أننا أطلقنا دراسة لبلورة تصور يرسي نظاما للدعم والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة غشت الماضي، والتي سيكون من بين مخرجاتها وإلا فمخرجاتها كثيرة، أن نوفر سيناريو مقترح لتنزيل نظام الدعم الإجتماعي والتشجيع والمساندة والذي يدخل، طبعاً، فيما بعد إلى جانب باقي البرامج في السجل الموحد الإجتماعي؛

كذلك من مخرجاتها مخطط عمل إجرائي يحدد مختلف المراحل والإجراءات العملية الضرورية لإرساء هذا النظام، وسيتم على ضوء



...للتفاعل مع توصيات اللجنة، وأريد أن أشكر في نهاية هذه الكلمة التعاون الحاصل الذي يدل على أن هناك التقائية فيما بين مكونات الحكومة ابتداءً في تفعيل صندوق التماسك الاجتماعي، أريد أن أذكر بهاته المناسبة برنامج دعم للأرامل الحاضنات لأبنائهن الأيتام، حيث يتم التعاون الكامل مع وزارة الداخلية ولم يسجل على هذا البرنامج أية ملاحظة، لا من طرف المجلس الأعلى للحسابات، ولا من طرف لجننتكم الموقرة، وأردت في نهاية هذه الكلمة أن أشير إلى هاته الإلتقائية المهمة إلى جانب التعاون فيما بيننا وبين مؤسساتكم، وذلك ترميناً للأعمال الجيدة، وأيضاً استشرافاً لبرامج أخرى لفائدة الفئات الهشة من المجتمع المغربي، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً، شكراً للسيدة الوزيرة، الكلمة الآن للسي الخلفي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، غادي نعطيوه البطاقة ديال النائب إلى جانب البطاقة الأخرى...

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

صافي بإسم المعارضة هاد العشية هذه.

السيد الرئيس:

تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

تبارك الله عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام

على سيد المرسلين.

بخصوص توصية تفعيل الإدماج المهني وعدم الإقتصار على الأنشطة المدرة للدخل من إعطاء الأولوية للنساء والفتيات، وهذه كذلك توصية التي أقرتها اللجنة، فإننا بصدد تنظيم أول مباراة كما أشرت موحدة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، ويعني العدد ديال واضعي الملفات من النساء في الواقع كان أقل بكثير من الملفات التي وضعها الذكور، مما سيصعب لدينا أن نرفع من عدد المباريات في هذه المباراة الأولى، لكن نأمل يعني يوم إجراء هذه المباراة أن تكون النتيجة في صالح الجميع، الذكور والإناث ولكن نود أن تكون هناك إناث.

بخصوص توصية العمل على توفير الموارد البشرية المتخصصة في تدريس الأطفال في وضعية إعاقة وتقوية قدرات الفاعلين الجمعويين، أخبركم أنه فيما يتعلق بتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة في الأقسام المدججة، تتولى وزارة التربية الوطنية توفير مدرسين للقيام بمهام التأطير البيداغوجي والتربوي، أما ما يخص المراكز الخاصة، فإن الجمعيات تتولى التعاقد مع مختصين ويتم تغطية هاته الخدمات عبر صندوق دعم التماسك الاجتماعي في إطار شروط وتدابير مسطرية محددة.

السيد الرئيس:

السيدة الوزيرة، بضع دقائق إذا سمحتي.

السيد بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة

والتنمية الاجتماعية:

أحاول أن أختتم السيد الرئيس وإن كان الأمر....

السيد الرئيس:

العرض مفيد جداً، لكن...

السيد بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة

والتنمية الاجتماعية:



في مارس 2012، فضلا عن اضطلاع هذا الصندوق بتمويل النفقات الخاصة بدعم تدرس أبناء الأسر الفقيرة ومحاربة الهدر المدرسي، وكذا دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، والدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة.

ومن أجل تفعيل خدمات الصندوق، حرصت وزارة الإقتصاد المالية على رصد الإعتمادات المالية اللازمة لمجموع برامج الدعم المستفيدة من مداخيل هذا الصندوق. وذلك في إطار تعاقد مع الأطراف المعنية يستجيب لقواعد الحكامة الجيدة، وأيضا بناء على دراسة الحاجيات والمتطلبات من أجل المساهمة في سد الخصاص. إن الاعتمادات المرجحة في هذا الصندوق يتم احتسابها بناء على دراسة المعطيات المتوصل بها من طرف القطاعات المستفيدة، وذلك لتحديد المبالغ اللازمة للمساهمة في تمويل حاجيات البرامج. منذ إحداث الصندوق، وإلى غاية نونبر 2018، -هذا تحيين المعطيات- ساهم الصندوق بغلاف مالي يناهز 13 مليار درهم في تمويل مجموع البرامج، منها: 6,3 مليار درهم لفائدة نظام المساعدة الطبية الذي يحتل الصدارة، وبعده برامج محاربة الهدر المدرسي "تيسير" و"مليون محفظة"، وبعده بمبلغ 4,6 مليار درهم، يليه برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة ودعم الأشخاص في وضعية إعاقة بمبلغ 2,1 مليار درهم، إذن هذا التحويلات المالية إلى غاية نهاية نونبر 2018، مجموع كل سنة.

على مستوى الصحة تم تعزيز ميزانية وزارة الصحة لتنتقل من 8,14 مليار درهم سنة 2008، إلى 14,79 سنة 2018، إلى 16,33 مليار درهم برسم سنة 2019. بمعنى في عشر سنوات تمت مضاعفة الميزانية ديال قطاع الصحة، بما فيها إعتمادات الإستثمار المخصصة لبرنامج تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات وتوفير التجهيزات الصحية الذي تم وضعه خصيصا لمواكبة نظام المساعدة الطبية. وتم توفير اعتمادات مالية إضافية في إطار الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي، كما

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني بعد إبلاغكم اعتذار كل من السيد وزير الإقتصاد والمالية الحمد لله راه داز قانون المالية أغلبية 42 راه اليوم غادي يوصل إن شاء الله في الليل إن شاء الله، يشرفني أن أقف أمام مجلسكم الموقر لتسليط الضوء على أهم الإنجازات التي تم القيام بها من أجل تفعيل خدمات صندوق دعم التماسك الإجتماعي، وكذا الوقوف عند أهم التحديات التي يجب مواجهتها قصد المضي قدما في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة من أجل تحقيق هذا الصندوق.

واسمحوا لي بالمناسبة، وهذا على الوزراء الثلاث، أن أנוه بمختلف الجهود التي بذلت من طرف القطاعات المعنية، من طرف أعضاء اللجنة، ومن طرف الفرق النيابية، والتي مكنت من بلورة عدد من التوصيات التي تفاعلت مع الحكومة والتي ستمثل بالنسبة إلينا مرجع يعتمد للنهوض بأداء صندوق التماسك الإجتماعي، والذي يمثل إحدى الأجوبة الأساسية على التحديات الإجتماعية التي يواجهها مجتمعنا.

إن تعزيز آليات التضامن والتماسك الإجتماعي، يمثل إحدى الأهداف الأساسية والأولويات التي يركز عليها البرنامج الحكومي، وذلك من أجل محاربة الفقر والإقصاء الإجتماعي والتنسيق بين مجموع البرامج بما يمكن أيضا من تحسين ظروف عيش الطبقات المعوزة والأشخاص في وضعية إعاقة. وقد تم إحداث صندوق دعم التماسك الإجتماعي في قانون المالية لسنة 2012، وفي تلك السنة تم إطلاق نظام المساعدة الطبية الذي أعطى جلاله الملك محمد السادس نصره الله، عملية تعميمه على مختلف ربوع المملكة



تمكن من تحديد الأهداف المتوخاة والفئات المستهدفة ومصادر التمويل التي يتم على أساسها وضع برجة متعددة السنوات لتخصيص مداخيل الصندوق. هذا واحد التحدي اللي المجلس الأعلى والحسابات والنقاش وأيضا بالنسبة لوزارة المالية كتعتبرو أيضا هذا تحدي ينبغي العمل على مواجهته وغادي نطرح من بعد؛

- أيضا التحدي ديال ضعف التنسيق القبلي وعدم اعتماد مرجعية موحدة أثناء إعادة الإستراتيجيات والبرامج القطاعية ينتج عنه اختلاف الرؤى ويزيد من صعوبة تحقيق الالتقائية؛
- أيضا التحدي الثالث أن تقييم البرامج المستفيدة من الدعم يقتصر على مؤشرات تطور عدد المستفيدين والكلفة المالية، دون تقييم لأثار البرامج على الفئات المستهدفة مع غياب منظومة معلوماتية، فضلا عن الإشكالية المرتبطة بديمومة النفقات ديمومة موارد صندوق والتحكم في النفقات.

بالنسبة لوزارة الإقتصاد المالية مع باقي القطاعات الحكومية، العمل أولا على تحسين آليات الاستهداف عبر مشروع السجل الإجتماعي الموحد والذي سيشكل قاعدة معلوماتية شاملة تكلف السيد الوزير المنتدب لدى السيد وزير الداخلية من بسط عناصرها، وسيمكن هذا المشروع وأيضا المنصة الرقمية المرتبطة به من توحيد المعلومات الإجتماعية والاقتصادية للمواطنين وبالتالي تحديد الفئات الهشة والفقيرة. وهذا واحد الشيء أساسي من أجل ضمان معرفة، ضمان إيصال الدعم للمستحقين وفرز الفئات التي ستستفيد من دعم الدولة، كما سيمكن من تسجيل وتصنيف الأسر حسب المستوى السوسيو اقتصادي، وأيضا سيمكن من التدبير الأمثل للموارد المالية لمختلف البرامج.

أيضا هنالك الإجراءات التي طرحت على مستوى وزارة الصحة والتي سأعرض لها على مستوى كلمة السيد وزير الصحة، الذي يعتذر عن عدم تمكنه من الحضور شخصيا، والذي أيضا أكد

تم إحداث 25.000 منصب شغل فهاذ السنوات من 2012 إلى 2016، 25.000 منصب، منها 5250 منصب مالي لفائدة المراكز الإستشفائية الجامعية، بمعنى كيبقى لنا 20 ألف، وفهاذ 20 ألف فهاذ السنتين أو فهاذ ثلاث سنوات ديال هاذ الحكومة تقريبا النصف، وانتقلنا من معدل 2000 منصب لقطاع الصحة الآن 2018 و2019 المعدل هو 4000 بمعنى تمت المضاعفة ديال عدد الموارد البشرية. ولهذا السبب ارتفع عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية من 7,8 مليون مستفيد في 2014 إلى ما يفوق 12,12 مليون مستفيد في 2018. هاذ النظام وضع على أساس 8,5 مليون مستفيد. اليوم عندنا أزيد من 12 مليون مستفيد، تقريبا تزداد 4 مليون باش نقدرو يعني المستوى اللي وصل له هاذ النظام على مستوى الدعم.

برنامج "تيسير" انتقل عدد المستفيدين من 800.000 في 2014-2015، 500.000 السنة الماضية إلى 2,1 مليون مستفيد 2018-2019؛ أيضا عدد المستفيدين من الدعم المباشر للنساء الأامل في وضعية هشة انتقل مع نهاية أكتوبر 2018 إلى 89.316 أرملة وأكثر من 156.000 يتيم؛ وأيضا عدد الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من الدعم، سجل في إطار إستفادة 30.391 شخص من الإعانة التقنية المعدات التقييمية الطبية، وفيما يخص برامج تحسين ظروف تدرس الأطفال في وضعية إعاقة، 12.000 تلميذ وأيضا 698 مستفيد من المشاريع المدرة للدخل بالإضافة إلى تهيئة وتجهيز 65 مركز للتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة على صعيد 65 إقليم.

التحديات المطروحة، والتي أبان عنها هذا التقييم الهام يمكن هنا الوقوف على:

- التحدي المرتبط بحكامه البرامج المستفيدة من الصندوق في ظل غياب إستراتيجية مندمجة لتفعيل برامج الدعم الإجتماعي،



771.000: الضغط الدموي؛ 206.000: أمراض السرطان؛
و150.000: داء السل. وهذه المؤشرات تكشف عن حجم
المجهود المبذول والذي لا يمكن الإستهانة به، وهو مجهود يمثل
مكتسب ينبغي صيانتته، ولكن في نفس الوقت ينبغي العمل على
مواجهة التحديات القائمة حتى تتمكن من توفير الخدمة الصحية
اللازمة لكافة المواطنين والمواطنات.

ونظرا للأهمية القصوى التي يوليها صاحب الجلالة الملك
محمد السادس نصره الله، لقطاع الصحة، فقد تم تقديم مشروع
الخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة تنفيذًا لتوجيهاته السامية،
المتعلقة بقطاع الصحة، وذلك يوم الخميس 7 نونبر 2018
بالقصر الملكي بالرباط. ويتعلق الأمر على الخصوص بتقويم
الإختلالات التي تعوق تنفيذ برنامج نظام المساعدة الطبية،
والمراجعة العميقة للمنظومة الصحية الوطنية. وأعطى جلالته الملك
تعليماته السامية، قصد مواصلة التفكير بخصوص مختلف مقاربات
الإصلاح المطروحة للدراسة وذلك بالتنسيق مع القطاعات
والهيئات المعنية، لا سيما وزارتي الداخلية والإقتصاد والمالية.

وفي هذا الصدد تثنى وزارة الصحة مضامين التوصيات التي
صدرت عن لجنة مراقبة المالية العمومية في هذا المجال، خاصة وقد
نتجت عن حوار معمق تم فيه الأخذ بملاحظات الوزارة. ومما لا
شك فيه أن هذه التوصيات توجد اليوم في صلب مخطط 2025
للوزارة، والذي يتجلى في سن حكامه جيدة لنظام المساعدة الطبية
مع العمل على تطوير وتبسيط مساطره وإحداث جهاز خاص
بتدبيره، لأن التوصية هي إحداث هيئة مكلفة بتدبير نظام
المساعدة الطبية والفصل بين مهمة تدبير النظام ومهمة تقديم
الخدمات الصحية، مع اعتماد آليات مبتكرة للتمويل والتدبير
ليكون عرض العلاج لفائدة المستفيدين من نظام ذا جودة، كلفة
مقبولة متحكم فيها بهدف منح المواطن البسيط المساواة والكرامة
والعدالة الإجتماعية.

على الشكر، وأكد على أن التوجه الذي يحكم الحكومة، فضلا
عن الفصل 31 من الدستور، وتفعيل التوجيهات السامية
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والواردة في
خطاب العرش ليوم 29 يوليوز 2018، حيث دعا جلالته،
الحكومة وجميع الفاعلين المعنيين للقيام بإعادة هيكلة شاملة
وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية
الإجتماعية.

وفي هذا الصدد، وزارة الصحة عملت على قبول مجموع
التوصيات التي تم بسطها من طرف اللجنة، 16 توصية. وهنا
لا بد من تسجيل التعاون الذي كان مع اللجنة والذي مكن من
تدقيق صيغة عدد من التوصيات، وشكلت هذه التوصيات
مرجعية بالنسبة للوزارة في بلورة المخطط، مخططها من أجل
إصلاح حكامه نظام المساعدة الطبية بكل حزم ومسؤولية، مع
توفير الشروط الضرورية من إمكانات مادية وبشرية للوفاء
بالتزاماتها.

وهنا لا بد من الإشارة، إلى أن هذا النظام، وهادي واحد
المسألة أساسية، المجلس الأعلى للحسابات قدم إحصاءات رقمية
عن المستفيدين من نظام المساعدة الطبية، لأن الناس كنتناقد
كتقول هذا النظام ماذا حقق؟، الآن المجلس الأعلى للحسابات
قدم لنا معطيات مدققة: 1,2 مليون حالة كشف على مستوى
الأمراض بالنسبة للحالات المرتبطة بالأمراض المزمنة؛ حالات
الإستشفاء 860 ألف؛ الكشوفات الخارجية 7,8 مليون؛
الإستشارات الطبية المتخصصة 2 مليون و400 ألف؛ الحالات
بالمستعجلات مليون و600 ألف. هذا واحد المجهود معتبر، هنا
لا بد من التنويه بالأطر الصحية والطبية التي كشتغل في المرافق
الصحية العمومية.

أيضا ضمن هذا النظام، وهاد الشيء راہ تقدم أثناء المناقشة
ديال قانون المالية، التكفل ب 825.000: أمراض السكري؛



القانون، والتي اثارت إشكاليات عملية؛ أيضا إرساء نظام للمحاسبة التحليلية والفوترة وربطه بنظام معلوماتي مندمج لمعرفة الكلفة الحقيقية لكل مستفيد من خدمات نظام المساعدة الطبية؛ أيضا توسيع سلة العلاجات المقدمة في إطار نظام المساعدة الطبية؛ أيضا الإسراع بتفعيل مختلف أنظمة التغطية الصحية الأخرى؛ أيضا العمل على إعداد وإطلاق تصور شمولي لتقييم سنوات تعميم نظام المساعدة الطبية، ووزارة الصحة في المناقشة ديالها مع اللجنة أشارت إلى الإطلاق ديال هاذ المشروع؛ أيضا مراجعة التعريف وضبط العلاقة بين الصندوق دعم التماسك الاجتماعي والصيدلية المركزية؛ وأيضا العمل على بذل الجهود من أجل مزيد من التعريف ببرامج المساعدة الطبية، وخاصة في المناطق النائية.

وعلى مستوى الشق الخاص بالتعليم التربية الوطنية وخاصة ما يهم "برنامج مليون محفظة" و"برنامج تيسير"، إن هذا البرنامج يندرج في إطار إستراتيجية الوزارة الرامية إلى محاربة الهدر والانقطاع المدرسي بغية تحقيق تعميم تدرس منصف خاصة بالوسط القروي. وفي هذا الصدد، يمثل كل من "برنامج مليون محفظة" و"برنامج تيسير" جزء من منظومة برامج الدعم الاجتماعي للتمدرس حيث بالإضافة إليه هنالك المطاعم المدرسية والداخليات ثم النقل المدرسي. ويهم مجال الدعم الاجتماعي على الخصوص الأوساط القروية والشبه حضرية، والمناطق ذات الخصائص بالإضافة إلى إعطاء الأولوية لتشجيع تدرس الفتيات القرويات.

هنا الجديد أن البرنامج ديال "تيسير" أصبح يشمل أيضا العالم الحضري بالنسبة للإعدادي، العالم الحضري بالنسبة للإعدادي لأنه وقع التعميم ديالو على الجماعات ككل، انتقلنا من 400 جماعة إلى 1500 جماعة، وتقدر الكلفة السنوية لبرامج الدعم الاجتماعي بملياري درهم، دون احتساب كلفة النقل المدرسي التي تدخل ضمن الاختصاصات الذاتية للمجالس

ترتكز هذه الإستراتيجية التي ستمكن من تنزيل هذه التوصيات 16 من العمل على تفعيل برنامج تأهيل البنية التحتية والتجهيزات الطبية؛ تسهيل الولوج إلى الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية؛ وتكريس توجه الخدمات عبر تعزيز الولوج إلى خدمات المراكز الصحية الأولية وزيادة الطاقة الاستيعابية الإجمالية للمستشفيات العمومية وتحسين الاستقبال بها، مع تطوير الصحة المتنقلة بالعالم القروي وصحة القرب وطب الأسرة.

وستعمل الوزارة أيضا على تعزيز الشراكة مع باقي المؤسسات، باقي مؤسسات القطاعات الصحية لتعزيز شراء الخدمة المتميزة، أو غير المتوفرة في المؤسسات الإستشفائية العمومية من خلال التعاقد، على غرار ما يهم مرضى القصور الكلوي الحاد، لتشمل الفحوصات بالأشعة والتحليلات البيولوجية وخدمات صحية أخرى. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة أن ميزانية الأدوية انتقلت من 600 مليون درهم قبل إحداث هذا النظام إلى 2,4 مليار درهم، تقريبا تضاعفت بأربع مرات، حتى يتم توفير الأدوية اللازمة لهذا النظام.

وتؤكد وزارة الصحة على أنها في إطار حرصها على الملاءمة بين العرض والطلب فيما يخص العلاجات وضمان جودتها والآليات اللازمة لضمان حسن تدبير هذا النظام والتمويل المستدام، وذلك عبر إحداث هيئة مستقلة من أجل فصل مهام تمويل نظام المساعدة الطبية عن مهام تقديم الخدمات الصحية، حيث سيتمكن هذا الإجراء من تدبير مالي وحكامة أفضل للنظام والبحث عن مصادر مبتكرة لتمويل نظام المساعدة الطبية مع التركيز على فاعلية النظام المعلوماتي، وتعزيز مصالح الفوترة بالمستشفيات العمومية بالموارد البشرية اللازمة.

وهنا لا بد من الإشارة أن الحكومة قبلت معالجة التعارض بين مقتضيات القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية، ومقتضيات المرسوم 2.08.177 المتعلق بتطبيق مقتضيات هذا



انتقلت نسبة الإناث من 42% قبل انطلاق البرنامج إلى 46%.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش في 29 يوليوز 2018، وضعت الوزارة برنامج عمل يتضمن جملة من التدابير ذات طابع استعجالي لتقوم على ما يلي:

- أولا توسيع جغرافي بناء على نسبة الهدر المدرسي، حسب السلك التعليمي والوسط الجغرافي؛

- ثانيا تغطية جميع المؤسسات الابتدائية المتواجدة بالجماعات القروية؛

- ثالثا جميع مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي المتواجدة بالجماعات الحضرية والقروية، هذا هو التحول وبالتالي سيصل عدد المستفيدين كما أشرت 2 مليون و 87 ألف، بزيادة مليون و 381 ألف تلميذ، لتنتقل الكلفة الإجمالية إلى 2 مليار و 170 مليون درهم بزيادة مليار و 540 مليون درهم مقارنة مع الموسم الماضي. والهدف تقليص الانقطاع المدرسي بالسلك الابتدائي من 5,7 إلى 2,5 ثم 1% في أفق 2024-2025؛ وفي السلك الإعدادي من 12% حاليا إلى 6% في 2021-2022 إلى 3% في 2024-2025، وتم تطوير نظام جديد للإستهداف كما تم إبرام اتفاقية شراكة، اتفاقية إطار للشراكة مع وزارة الإقتصاد والمالية من أجل تعزيز وتوسيع "برنامج تيسير"؛

- كما أيضا تم إدخال التعديلات اللازمة على الصيغة الحالية للمنظومة المعلوماتية للبرنامج، والتي تم دمجها مع منظومة "مسار"، وهذا غادي يمكن من تتبع الآثار ديال هاذ البرنامج والرفع من فعاليته؛

- كما تم تطوير آليات لتقييم البرنامج من حيث النتائج الدراسية المحصل عليها من طرف التلاميذ المستفيدين. وفي هذا الصدد أطلقت دراسة من طرف الوزارة، إنسجاما مع التوجيهات

التربائية. ومن المنتظر أن تصل الكلفة إلى 4 مليار ديال الدرهم هاذ السنة، 4 مليار ديال الدرهم هاذ السنة مجموع برامج الدعم الإجتماعي للتدريس على مستوى قطاع التربية الوطنية.

ولتقييم آثار هذه التدابير -وهاذي كانت من النقاشات التي أثرت على مستوى الصندوق- عملت الوزارة على إطلاق دراسة تقييمية لآثار برامج الدعم الإجتماعي منذ سنة 2017 تحت إشراف المرصد الوطني للتنمية البشرية، وبتنسيق مع الهيئة الوطنية للتقييم التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. وعلى المدى المتوسط، فإن إرساء السجل الإجتماعي الموحد سيمكن أيضا من تحسين وتوحيد آليات الإستهداف بالنسبة لهذه البرامج. وهنا نشير إلى أنه إلى أن "برنامج تيسير" مكن من تخفيض الهدر المدرسي في المناطق التي اعتمد فيها بنسبة كبيرة، والمناطق التي لم يكن فيها معتمد بقي الهدر المدرسي مرتفع. ولهذا السبب، بفعل الإجراء الذي اعتمد ستمكن إن شاء الله أن يتقلص الانقطاع المدرسي بالسلك الابتدائي من 5,7% حاليا إلى 2,5% في 2021-2022.

وفي هذا الصدد، فإن "برنامج تيسير" الذي سينتقل عدد المستفيدين من 700 ألف تلميذ في الموسم الدراسي 2017-2018، موزعين على 434 جماعة قروية في 50 إقليم و 10 جهات، والذي سينتقل إلى 2 مليون و 80 ألف تلميذ وتلميذة موزعين على أزيد من 1500 جماعة على مجموع الأقاليم. وقد مكن هذا البرنامج منذ انطلاقه في شتنبر 2008، من التمكن من تخفيض نسبة الهدر المدرسي بالمؤسسات التعليمية المستهدفة بحوالي 57%، واسترجاع 37% من الأطفال المنقطعين عن الدراسة. هذا الإنجاز الذي سجل، ولكن فقط بالنسبة لـ 434 جماعة قروية، غيرها بقات المعدلات والمؤشرات مرتفعة، كما تم التمكن من تحسين نسبة الفتيات المتدربات بأربع نقاط، حيث



أما بخصوص التمويل، فإن الميزانية تبلغ 390 مليون درهما تحول إلى الحساب الخصوصي المسمى صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والآن الكلفة ستتقل مع الإجراء ديال 300 ألف مستفيد، إلى 420 مليون و300 ألف مستفيد إضافي على السنوات السابقة إلى 420 مليون درهم. واتخذت الوزارة عدد من الإجراءات تم إعداد وإرساء مكون معلوماتي متعلق بالدعم الاجتماعي على مستوى منظومة "مسار"، ابتداء من هاذ الموسم الدراسي 2017-2018، يهيم "برنامج مليون محفظة" بإضافة لباقي البرامج، وسيمكن من تتبع فردي للتلميذ أو للتلميذة بناء على الرمز الاستدلالي لمسار التلاميذ؛ أيضا تخصيص دورات تكوينية للسادة المدربين الجهويين والإقليميين والمحليين قصد تمكينهم من تملك هاذ المساطر الجديدة، من أجل استثمارهم في التتبع والتقييم؛ وأيضا تم إرساء آليات للتنسيق بين المصالح الخارجية للوزارة على المستوى المحلي مع التنسيق الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى العمالات والأقاليم.

السيد الرئيس:

بضعة دقائق السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

وفي هاذ الصدد، فإن التوصيات السبع التي تقدمت بها اللجنة تم قبولها وخاصة التي همت تطوير النظام مع تدقيق الملاحظات خاصة ما يهيم الحرص، التوصية المتعلقة بالحرص على الاستفادة المتكافئة بين نفس المستويات الدراسية في المجالين القروي والحضري، حيث اقترحت أو لاحظت الوزارة أن التوجه يقوم على اعتماد نظام تفضيلي لفائدة العالم القروي نظرا لحجم الخصائص في البنيات التعليمية في العالم القروي.

الملكية السامية في خطاب العرش الأخير، من طرف وزارة التربية الوطنية، من طرف الوزارة المكلف بالشؤون العامة والحكومة لإرساء نظام وطني للحماية الاجتماعية. وهذه الدراسة ستعمل أيضا على تقييم آثار برامج الدعم الاجتماعي، إذن عندنا تقييم غيذار من طرف الهيئة الوطنية للتقييم على مستوى المجلس الأعلى للتربية والتكوين، وعندنا تقييم أيضا على مستوى وزارة الشؤون العامة والحكومة.

أما على مستوى البرنامج، وهنا أشير أن التوصيات التي قدمت في هذا الصدد، هي 3 توصيات تتهم "برنامج تيسير"، إعادة النظر في استهداف وشروط الاستفادة وتبسيط المسطرة تم التفاعل معها، معالجة الإشكاليات المرتبطة بصرف المنح في آجالها، والتسريع بربط نظام معلوماتي لتيسير النظام المعلوماتي لمسار أيضا تم التفاعل معها.

أما على مستوى "برنامج مليون محفظة"، فتعد المبادرة الملكية "مليون محفظة" آلية من الآليات الأساسية لتشجيع على التمدرس ومحاربة الإنقطاع المبكر عن الدراسة، وتتمثل الحصيلة الحالية في 4 مليون و85 ألف مستفيد ومستفيدة، بعد أن كانت البداية في 2008-2009 : مليون و274 ألف، بمعنى عمليا تقريبا تضاعف العدد ثلاث مرات ونصف، وتمثل الإناث أزيد من 48%، الوسط القروي 62%، والسلك الابتدائي 86%، إذن الغالبية موجهة لهاذ.. هاذ السنة عرفت الزيادة ديال 300 ألف، هاذ الموسم الدراسي الذي نحن فيه، هذه العملية تتم تحت إشراف الجمعية المغربية لدعم التمدرس، وانطلاقا من 2016-2017، في إطار اتفاقيات شراكة موقعة بين مجموع الشركاء وقعت في 11 غشت 2016، أصبح الإشراف على عملية تنفيذ المبادرة الملكية موكول للتنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بوزارة الداخلية، وحددت الإتفاقية إلتزامات كل طرف.



النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي
للوحة والتعادلية:

غير ترشيدا للوقت بطبيعة الحال، أنه يمكن نكتفيو بتعقيبات
المعارضة دون الأغلبية، 6 دقائق أحسن من 20، ولا 25 دقيقة.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، لا إيلا المعارضة اخذات الكلمة الأغلبية
كذلك ستساهم، إما.. نفتحو باب التعقيبات؟ لا. شكرا لكم،
شكرا جزيلاً على صبركم ومساهمتمكم .

ختاماً، أجدد الشكر للسيد الرئيس ولأعضاء اللجنة،
ولأعضاء المجلس على الجهود الذي بذل، والذي من شأنه أن
يمكن بلدنا من التقدم أكثر في تعزيز نظام الحماية الإجتماعية،
خاصة بعد اعتماد مشروع قانون السجل الإجتماعي الموحد
والذي سيكون أمام أنظار المجلس قريباً أمام البرلمان. ونأمل أن
يقع العمل بسرعة من أجل إخراجها، حتى يتم العمل به تدريجياً
انطلاقاً من نهاية السنة المقبلة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى
وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد الوزير، شكراً للسيدة الوزيرة، شكراً للسيد
الوزيرين، شكراً للسيدات والسادة النواب. مازال باغيين تسمعو
التعقيبات؟، أشنو رأيكم؟ أعتقد أن الجلسة كانت غنية خلال
مداخلات السيدات والسادة النواب، وكذلك ردود السيدة
والسادة الوزراء، إذا شئتم شخصياً ليس لدي أي مانع، ولكن أنا
لاحظت بأن، لاحظت ما تلاحظون، ما تلاحظون ولكم واسع
النظر، تفضل.